الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري
Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries

الـديـوان
خلية الإعلام و الاتصال

CABINET
COMMUNICATION AND INFORMATION CELL

Press review

مجلة الصحـــافة

https://madr.gov.dz

الشعب
يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 04

الرئيس تبون أمر بإجراءات فعّالة لتحديث أنماط الإنتاج وتحسين المردودية

المكننة.. آليات ذكية لثورة فلاحية جديدة

■ تخطيط هيكلي قائم على النجاعة والابتكار

في سياق الرؤية الاستراتيجية التي يقودها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لإعادة بعث القطاع الفلاحي على أسس عصرية ومستدامة، تكتسي الإجراءات التي أقرها خلال اجتماع العمل حول المكننة الفلاحية أهمية خاصة، باعتبارها رافعة محورية لتحديث أنماط الإنتاج وتحسين مردودية الاستغلالات الفلاحية، ويعكس هذا التوجه الإرادة السياسية الواضحة للانتقال من المعالجة الظرفية إلى التخطيط الهيكلي القائم على النجاعة والابتكار.

وتندرج هذه الإجراءات ضمن مقاربة شاملة تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني، عبر تقليص التبعية للعوامل التقليدية، وترقية استعمال الوسائل التقنية الحديثة في مختلف الشعب الفلاحية، كما تؤشر على وعي رسمي بأهمية المكننة كأداة لتحسين الإنتاج، عقلنة الجهد البشري، وضمان استقرار النشاط الفلاحي في مواجهة التحديات المناخية والاقتصادية.

وتؤكد مخرجات هذا الاجتماع أن الدولة ماضية في دعم الفلاح كفاعل أساسي في مسار التنمية، من خلال توفير بيئة تنظيمية وعملياتية محفزة، تجعل من المكننة خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه، وهو ما يكرس التزام السلطات العليا بتحويل الفلاحة إلى قطاع منتج، تنافسي، وقادر على الإسهام الفعلي في بناء اقتصاد وطني متنوّع ومستدام.

• التحرير

ارتباط وثيق بين المكننة والمردودية.. وزير الفلاحة:

قرارات الرئيس.. ورقة طريق لزيادة المنتوج الزراعي

■ مخطط عمل لبلوغ 500 ألف هكتار من الأراضي المسقية
■ رفع مردودية الأراضي من 15 قنطار للهكتار حاليا إلى 30 قنطارا

أبرز وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، أمس، بالجزائر العاصمة، أهمية الإجراءات التي أقرها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال اجتماع العمل الذي ترأسه، الاثنين، حول المكننة الفلاحية، مؤكدا أن أثرها سيكون معتبرا على مردودية القطاع.

خلال يوم دراسي حول إدراج نتائج البحوث العلمية في تطوير شعبتي الحبوب والبقول الجافة، نظمه الديوان الجزائري المهني للحبوب، بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أوضح المهدي وليد أن "رئيس الجمهورية قام يوم أمس باتخاذ قرارات مهمة جدا من شأنها تمكين القطاع الفلاحي، لا سيما في شعبة الحبوب، من تحقيق زيادة معتبرة في المردودية، من خلال استعمال تكنولوجيا حديثة وتوفير مختلف الآلات الفلاحية، بما في ذلك الجرارات والحصادات لفائدة الفلاحين".

وسيكون لهذه الإجراءات أثر "كبير جدا"، بالنظر للارتباط الوثيق بين المكننة والمردودية، يضيف الوزير الذي أكد بأن "دراسة هذا الموضوع على المستوى الرئاسي هو دليل على الأهمية الكبرى التي توليها الدولة له".

وأكد في هذا السياق أن تعميم المكننة سيسمح بتجنب ضياع نسب معتبرة من الانتاج، مشيرا إلى أن الدراسات الحديثة أثبتت فقدان 10 إلى 20 بالمائة من انتاج الحبوب في كل موسم حصاد، بسبب تأخر بدء العملية أو بسبب استخدام تقنيات غير ملائمة أو عتاد غير مطابق للمعايير اللازمة.

وأضاف بأن القطاع وضع عصرنة الفلاحة على رأس أولوياته لكونها السبيل الوحيد للرفع من المردودية ومواجهة تحدي الأمن الغذائي، مشيرا إلى أن حجم الاستهلاك الكبير للحبوب في الجزائر، حيث يصل معدل استهلاك الفرد في السنة 218 كلغ مقابل معدل عالمي لا يتجاوز 65 كلغ، يفرض اللجوء إلى تقنيات حديثة لاستدامة الانتاج في هذه الشعبة، من خلال رفع مردودية الاراضي من 15 قنطارا للهكتار حاليا إلى 30 قنطارا للهكتار.

وإضافة إلى المكننة، فإن استعمال البذور الملائمة يلعب دورا "مفصليا" في تحقيق الاهداف المسطرة في مجال المردودية، حيث تعمل وزارة الفلاحة على تنفيذ مخطط عمل يتضمن إدراج أصناف جديدة مقاومة للشح المائي، يتم توزيعها جغرافيا وفقا للخصائص المناخية لكل منطقة، وهذا بالاعتماد على نتائج البحوث في هذا المجال، يضيف الوزير.

ويتضمن مخطط العمل اجراءات للرفع من نسبة استخدام الأسمدة الآزوتية، والتي تعتبر "من أضعف النسب في المنطقة"، وفقا للوزير الذي أشار كذلك إلى ان استعمالها في الكثير من الاحيان لا يأخذ بعين الاعتبار تركيبة التربة، وهي أحد المشاكل التي تحول دون تحقيق مردودية عالية.

وفي هذا الإطار، سيتم "خلال السنة الجارية"، بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إنشاء مخابر لتحليل تركيبة الأسمدة للتأكد من مدى مطابقتها مع المعايير اللازمة.

وشدّد السيد وليد، من جهة أخرى، على أهمية الاعتماد على برامج الدورات الزراعية، لتفادي تفقير التربة بسبب القيام بنفس الزراعة لسنوات عديدة، وبالتالي الرفع من المردودية، معلنا عن برنامج خاص، سيطلقه الديوان الجزائري المهني للحبوب هذه السنة، لدعم زراعة البقوليات لفائدة منتجي القمح، ويتضمن تزويد منتجي القمح بالبذور وتوفير المرافقة التقنية الضرورية في زراعة البقوليات، مع منح الضمانات لشراء كل المحصول من طرف الديوان.

نحو مراجعة أنظمة الدعم الفلاحي

ولتعزيز الجهود المبذولة في مجال الإرشاد الفلاحي، يعتزم القطاع إطلاق قناة تلفزيونية وأخرى على الانترنت "ويب تيفي" موجهة للفلاحين -بحسب الوزير- لتعريفهم بالمسارات التقنية الصحيحة، وإعطاء النصائح اللازمة لتحسين المردودية، وتشجيعهم على استخدام السقي الفلاحي، خاصة وأن القطاع يستهدف في مخطط عمله إلى بلوغ 500 ألف هكتار من الاراضي المسقية.

وتطرق الوزير كذلك إلى أهمية تعميم التأمينات الفلاحية، مؤكدا أن العمل جار على إعادة النظر في نظام التأمين الفلاحي بغرض توسيعه ليشمل مخاطر جديدة، لا سيما تلك المتعلقة بالتغيرات المناخية، على غرار الجفاف وارتفاع درجات الحرارة.

كما لفت إلى أهمية توسيع وتنويع التمويلات في القطاع الفلاحي، مبرزا أن هذا القطاع يمثل نحو 15 بالمائة من الناتج الإجمالي الخام للبلاد، بينما لا تتجاوز حصته 4 ,3 بالمائة من القروض البنكية الممنوحة، وهو ما يستدعي العمل على ضخ رؤوس أموال إضافية، من شأنها تعزيز قدرات مختلف الشعب، بالأخص ما يتعلق بالمكننة.

من جهة أخرى، تطرق السيد وليد إلى ضرورة إعادة النظر في أنظمة الدعم الموجهة للفلاحين، مشيرا إلى أن اللقاءات العديدة التي قام بها مع ممثلي الغرفة الوطنية للفلاحة ومع الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، أظهرت توافقا حول ذلك.

وتابع قائلا بأنه يتعين الآن مراجعة سياسة الدعم الفلاحي، بحيث يتم دعم الإنتاج بدل دعم المدخلات، مما سيمكن من توظيف أمثل للموارد المالية للدولة، وتفادي استفادة الانتهازيين من المواد الأولية المدعمة، والسماح بتعزيز قدرات الفلاح الحقيقي.

الأمن الغذائي مرتبط بعصرنة علمية للقطاع.. المهدي وليد:

لا بديل عن تقريب قطاعي الفلاحة والبحث العلمي

بداري: التغيرات المناخية تفرض الاستعانة بالبحث العلمي

أبرز مشاركون في يوم دراسي نظم، أمس، بالجزائر العاصمة أهمية تثمين نتائج البحوث العلمية المنجزة في المعاهد والجامعات الجزائرية، باعتبارها ركيزة أساسية لتطوير شعبتي الحبوب والبقوليات.

أكد المتدخلون في هذا اليوم الدراسي الذي نظمه الديوان الجزائري المهني للحبوب، أن مواجهة تحدي الأمن الغذائي ترتبط بشكل مباشر بعصرنة القطاع الفلاحي من خلال الاعتماد على نتائج البحوث العلمية وتثمينها ميدانيا.

وفي هذا الإطار، أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، على ضرورة تقريب قطاعي الفلاحة والبحث العلمي، لافتا إلى أنه "لا يمكن تطوير شعبتي الحبوب والبقوليات دون الاعتماد على نتائج البحوث العلمية".

وأضاف أن الزيارات الميدانية التي قام بها رفقة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أظهرت "وجود الكثير من الدراسات الهامة التي لا تزال حبيسة الادراج"، مشيرا الى أن "تطوير البذور المقاومة للتغيرات المناخية، السقي الفلاحي، تحسين جودة التربة، استخدام الاسمدة ومراقبة نوعيتها وكذا التوزيع الجغرافي للأنشطة الفلاحية" تعد من بين المجالات التطبيقية التي يمكن من خلالها للبحوث العلمية "المساهمة بشكل كبير في تعزيز المردودية الفلاحية". من جهته، أكد بداري على أهمية تعزيز الشراكة بين قطاعي الفلاحة والبحث العلمي، والتي من شأنها رفع المردودية وتحسين النوعية، بما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي.

واعتبر أن التغيرات المناخية تفرض من جانبها الاستعانة بالبحث العلمي لتكييف الزراعات، فضلا عن أهمية إدماج التكنولوجيات الحديثة لتطوير الإنتاج، على غرار الذكاء الاصطناعي وأنترنت الأشياء.

وخلال هذا اللقاء، تم استعراض جملة من التجارب في مجال تثمين نتائج البحث العلمي بالقطاع الفلاحي، والتي جاءت كثمرة للتعاون القائم بين القطاعين.

وفي هذا السياق، عرضت الأستاذة الباحثة في العتاد الفلاحي بالمدرسة العليا للعلوم الفلاحية، إلهام قديورة، نموذجا لحصادة صممت بشكل خاص للتقليل من نسبة الانتاج الضائع في عمليات حصاد القمح.

الشعب
يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962

إقامة منظومة فلاحية قوية وتكريس سيادة غذائية..

تعاونيات كراء العتاد الفلاحي.. رهان العصرنة

● أداة عملية لترسيخ النهضة الفلاحية وتحقيق التنمية المحلية ● حل عملي لخفض تكاليف الإنتاج ورفع هامش ربح الفلاح

تنصب كل الجهود، في الوقت الراهن، على تعزيز مكانة الفلاحة، كرافد حيوي لتدفق الثروة وتأمين غذاء الجزائريين، باعتبارها أحد أكثر القطاعات ازدهارا، وتندرج تعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال اجتماع عمل خصص للمكننة الفلاحية، القاضية بإنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي، ضمن رؤية توسيع مساحات الأراضي المزروعة، ورفع مردودية الإنتاج الفلاحي لتدفع هذا القطاع الاستراتيجي إلى مزيد من التطور.

فضيلة بودريش

في ظرف مفصلي من مسار تحديث القطاع الفلاحي، تحدد خيار المكننة كأحد أعمدة التحول الحقيقي نحو إنتاج فعال ومستدام، وقد جاء اجتماع رئيس الجمهورية المخصص للمكننة الفلاحية، ليؤكد إرادة سياسية واضحة في التعجيل بتبني حلول هيكلية تحدث ثورة تنموية في القطاع الفلاحي. وفي هذا السياق، يفرض إنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي نفسه كخيار ذكي ومتوازن، يجمع بين النجاعة الاقتصادية والبعد الاجتماعي، وفي الوقت نفسه، يمنح الفلاح إمكانية الولوج إلى التكنولوجيا الحديثة دون تحمل تكاليف مالية مرتفعة، وهذه الخطوة الهامة يعول عليها في فتح آفاق جديدة للمنظومة الفلاحية بما يجعلها أكثر تنظيما وإنتاجا، وتفضي كل هذه الخطوات إلى رفع رهان الأمن الغذائي الوطني.

تحسين هامش ربح الفلاح

في ظل التحولات العميقة السارية في القطاع الفلاحي، جاء اجتماع رئيس الجمهورية المخصص للمكننة الفلاحية، والذي يعد امتدادا لقرارات مجلس الوزراء الأخير، ليؤكد أن تحديث أدوات الإنتاج يعد شرطا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي، ورفع المردودية، وترشيد الموارد. وأمام هذا التوجه، يبرز خيار إنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي كحل عملي وواقعي ذكي يستجيب لمختلف المتطلبات، ويوازن ذلك مع قدرات الفلاحين، باعتبار أن المكننة الفلاحية أصبحت الوسيلة الأكثر نجاعة لضمان الاستمرارية، تحسين الإنتاجية؛ ذلك أن خيار الكراء المنظم والمؤطر يمثل بديلا ذكيا ومجديا، وعندما تنجح المكننة في رفع حجم الإنتاج واستقرار المحاصيل، يتمكن القطاع من تقليص التبعية للأسواق الخارجية، وضمان وفرة المواد الأساسية بأسعار منخفضة. ولا يقتصر أثر المكننة على الجانب الإنتاجي فحسب، فهو يشمل إدخال الفلاحة في عصر التكنولوجيا، من خلال اعتماد أساليب الزراعة الذكية، الرقمنة، والتسيير العلمي للعمليات الزراعية،ولا يندرج إنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي، ضمن منطق اقتصادي فقط، بحكم أنه يحمل بعدا اجتماعيا وتنمويا واضحا، فالتعاونية، باعتبارها إطارا جماعيا، تسمح بتجميع الموارد، تقاسم التكاليف، وضمان استفادة أوسع من التجهيزات الحديثة دون الحاجة إلى تملكها الفردي.

وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن هذا الخيار السليم يسمح بتقليص تكاليف الإنتاج وتحسين هامش الربح للفلاح، ويحقق جملة من الأهداف ولعل من أهمها تعميم استعمال التكنولوجيا الزراعية في مختلف المناطق، وتنظيم سوق كراء العتاد والحد من العشوائية، واستحداث مناصب العمل في الصيانة والتسيير والتشغيل.

نموذج فلاحي عصري

ويكتسي اجتماع رئيس الجمهورية أهمية خاصة، فقد أعطى إشارات سياسية واضحة بضرورة الانتقال من التشخيص إلى التجسيد الفعلي على أرض الواقع، ومن البرامج النظرية إلى الحلول الملموسة، فنجاح مشروع التعاونيات تتكامل فيه الأدوار بين البنوك، الفلاحين، والقطاع الصناعي المحلي، وبات ينظر إلى التعاونيات كرافعة للأمن الغذائي، إذ لا يمكن فصل المكننة عن الهدف الأسمى للسياسة الفلاحية، والمتمثل في تعزيز الأمن الغذائي؛ وكل تأخير في الحرث، البذر أو الحصاد، ينعكس مباشرة على المردودية. ومن هنا، يضمن نظام كراء منظم وسريع للعتاد احترام الآجال الزراعية، وتحسين نوعية الإنتاج، كما يسمح هذا النموذج بتوجيه الاستثمار نحو العتاد الأكثر نجاعة وملاءمة للخصوصيات المحلية، بدل اقتناء تجهيزات لا تُستعمل إلا أياماً معدودة في السنة.إن الجزائر ماضية في تكريس نموذج فلاحي عصري، ورهانها على تعاونيات كراء العتاد الفلاحي يعكس توجها نحو فلاحة عصرية، منتجة، ومتضامنة، قوامها الشراكة، والاستعمال الذكي للموارد. وهو خيار ينسجم مع الرؤية الاستراتيجية للدولة في بناء اقتصاد منتج، متوازن، ومحصن أمام الصدمات المفاجئة.

ترسيخ النهضة الفلاحية

في ضوء توجيهات رئيس الجمهورية، يتبين أن التعاونيات أداة ذكية تسمح بهيكلة دقيقة ومنسجمة للقطاع الفلاحي، وتمكن الفلاح من أدوات العصر، وتحويل المكننة من امتياز فردي إلى خدمة جماعية ذات أثر وطني اقتصادي، فنجاح هذا الرهان يعتبر خطوة أساسية نحو إقامة منظومة فلاحية قوية، وسيادة غذائية حقيقية.

تلعب المكننة الفلاحية دورا جوهريا في ترسيخ نهضة زراعية حقيقية على المستوى المحلي والوطني، خاصة عندما تعتمد في إطار منظم مثل تعاونيات كراء العتاد الفلاحي، ومن أبرز إيجابياتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على المنطقة بشكل عام، أنها تسهم في إحداث تحول نوعي في طرق استغلال الأراضي والموارد الطبيعية، كما تمكن من استصلاح المساحات غير المستغلة، وتحسين تهيئة التربة، وترشيد استعمال المياه والأسمدة، بما يعزز الإنتاج المستدام ويحافظ على التوازن البيئي. وفي السياق ذاته، تخلق المكننة ديناميكية اقتصادية محلية متكاملة، من خلال بروز أنشطة مرافقة مرتبطة بصيانة وإصلاح العتاد، نقل وتخزين المنتجات، والتكوين التقني والتسيير التعاوني.

الأمين العام لاتحاد الفلاحين عبد اللطيف ديلمي:

قرار رئيس الجمهورية حافز قوي لاستقطاب الجامعيين في الاستثمار الفلاحي

■ **المساهمة بأكثر من 50 بالمائة في رفع الإنتاج والحفاظ على المحاصيل**

أبرز الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، عبد اللطيف ديلمي، أمس، أهمية قرار رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، باستحداث مجلس وطني لمكننة الفلاحة وإنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي، مؤكدا أن القرار يشكل محطة محورية في مسار عصرنة القطاع.

وأوضح ديلمي في تصريح لـ«وأ" أن استحداث المجلس الوطني للمكننة الفلاحية يعد قرارا بالغ الأهمية، بالنظر إلى التحديات المرتبطة بتوسيع الرقعة الإنتاجية، التي تستوجب توفير عتاد فلاحي حديث ذي قدرات عالية قادرة على مجابهة الظروف الطبيعية، لا سيما في ظل التوجه نحو الإنتاج واسع النطاق في ولايات الجنوب.وأكد الأمين العام للاتحاد أن المكننة "يمكن أن تساهم بأكثر من 50 بالمائة في رفع الإنتاج"، لا سيما عند الاعتماد على عتاد حديث يسمح بالحفاظ على المحاصيل وتقليص نسب الضياع، خصوصا بالنسبة للزراعات الاستراتيجية على غرار الحبوب والذرة والمحاصيل الزيتية.وبالنسبة لقرار إنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي، أوضح ديلمي أنها تمثل حلا عمليا وبديلا مثاليا للفلاحين الصغار الذين لا تسمح لهم إمكاناتهم باقتناء هذا العتاد، حيث تمكنهم من استثمار الوسائل الضرورية ومواصلة نشاطهم في ظروف ملائمة.

واعتبر أن هذه الإجراءات ستشكل حافزا حقيقيا للاستثمار في القطاع الفلاحي، خاصة لفائدة الشباب وخريجي الجامعات المهتمين بالاستثمار الفلاحي، الذين أبدوا رغبة حقيقية في الالتحاق بهذا القطاع والمساهمة في تطويره وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني.وكان رئيس الجمهورية قد ترأس، الاثنين، اجتماع عمل خصص للمكننة الفلاحية، قرر خلاله إنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي بكل أنواعه لفائدة الفلاحين بهدف توسيع مساحات الأراضي المزروعة ورفع مردودية الإنتاج الفلاحي الوطني، وكذا استحداث مجلس وطني للمكننة الفلاحية.

قرارات استحداث مجلس وطني للمكننة الفلاحية.. لعلي بوخالفة لـ"الشعب": الرئيس ضمانة للأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

■ **الجزائر ستتحول إلى قطب فلاحي بامتياز يعتمد على قدراته الذاتية**

في خطوة جديدة تعكس المكانة الحيوية التي أصبح يحتلها القطاع الفلاحي في الإستراتيجية الوطنية في الجزائر، يواصل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون الدفع بإصلاحات هيكلية تهدف إلى تحديث المنظومة الفلاحية وتعزيز قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي، فخلال اجتماع عمل خصص للمكننة الفلاحية، أقر جملة من الإجراءات العملية، أبرزها إنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي واستحداث مجلس وطني للمكننة.

هيام لعيون

أكد الخبير الفلاحي لعلي بوخالفة أن اجتماع العمل الذي ترأسه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أسفر عن جملة من القرارات الهامة لفائدة القطاع الفلاحي، في مقدمتها إنشاء تعاونيات مختصة في مجال العتاد الفلاحي، موجهة لدعم الفلاحين وتمكينهم من أداء مختلف العمليات الفلاحية الزرع البذر الحصاد في أحسن الظروف، ويمكنهم من تقليص المشاكل التي كانت في الماضي في إطار الانتقال من الفلاحة التقليدية إلى العصرية.

وأوضح بوخالفة في تصريح لـ«الشعب"، أن القرار الأول المتعلق بإنشاء تعاونيات لكراء العتاد الفلاحي، يهدف إلى وضع مختلف أنواع المعدات في متناول الفلاحين، سواء في مراحل الزرع والبذر والحصاد أو النقل، بما يسمح بتقليص الصعوبات التي عانى منها المزارعون في السابق، خاصة في ظل الاعتماد على وسائل تقليدية لم تعد تستجيب لمتطلبات الفلاحة العصرية.وأشار الخبير إلى أن هذا التوجه ينسجم مع السياسة الجديدة للدولة الرامية إلى الانتقال من الفلاحة التقليدية إلى فلاحة حديثة وعصرية، تعتمد على عتاد متطور يساهم في تحسين الإنتاجية، ورفع المردودية. وخفض التكاليف، لاسيما في الشعب الفلاحية الاستراتيجية وعلى رأسها شعبة الحبوب.

وفي السياق ذاته، ذكر بوخالفة بأن رئيس الجمهورية سبق وأن أسدى تعليمات لوزير الفلاحة من أجل تمكين الفلاحين من العتاد الضروري، خاصة في إطار البرنامج الوطني الرامي إلى توسيع المساحات المزروعة بالحبوب إلى 3 ملايين هكتار، وهو ما يستدعي وسائل مكننة عصرية وبكميات كافية تتماشى مع اتساع الرقعة الزراعية.

بهذا الخصوص، ثمن الخبير قرار رئيس الجمهورية، مؤكدا أنه سيلعب دورا إيجابيا في دعم الفلاحين وتمكينهم من المساهمة الفعلية في تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي في مختلف الشعب الفلاحية.أما القرار الثاني المتعلق باستحداث مجلس وطني للمكننة الفلاحية، يتكون من إطارات لها خبرة وأخصائيين في مجال العتاد الفلاحي والفلاحة، فأوضح بوخالفة أنه يعد خطوة تنظيمية مهمة، حيث سيتكون هذا المجلس من إطارات وخبراء وأخصائيين في مجالي الفلاحة وصناعة العتاد، تكون مهمتهم المساندة والإرشاد والمرافقة، من أجل تمكين الفلاحين من إنجاز العمليات الفلاحية في ظروف تقنية وتنظيمية ملائمة.

وأضاف أن المجلس سيضطلع بدور محوري في تحديد أنواع العتاد التي يجب اقتناؤها أو تصنيعها محليا، وكذا كيفية توزيعها ووضعها في متناول الفلاحين، الذين هم في أمس الحاجة إلى مرافقة تقنية تواكب متطلبات العصرنة.

وفي السياق ذاته، شدد الخبير على أن تطوير الفلاحة لم يعد ممكنا بالأساليب القديمة أو بالعتاد المتقادم، مؤكدا أن القطاع الفلاحي أصبح قطاعا استراتيجيا تعول عليه الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة في مواد لا تزال الجزائر تستوردها، مثل الحبوب، اللحوم الحمراء، السكر، الزيوت، والبذور الزيتي وبودرة الحليب.

وبالمناسبة، أوضح بوخالفة أن العناية بالزراعات الاستراتيجية، لاسيما النباتات الزيتية والسكرية، من شأنها تقليص فاتورة الاستيراد، بل ووضع حد لها مستقبلا، بالنظر إلى التكاليف الباهظة التي تثقل خزينة الدولة بالعملة الصعبة، كما أشار الخبير الفلاحي إلى أن رئيس الجمهورية يولي اهتماما خاصا لقطاع الفلاحة، وهو ما يتجلى من خلال طرح هذا الملف بانتظام في اجتماعات مجلس الوزراء، بالنظر إلى التحولات العالمية، وتغيرات المناخ، وظاهرة الجفاف، وتأثيرات الاحتباس الحراري، إضافة إلى الأوضاع الجيوسياسية التي تعيق سلاسل التموين الغذائي.وخلص محدثنا إلى التأكيد على أن الجزائر تسير في الاتجاه الصحيح، مشيرا أنه في حال استمرار هذه السياسة والقرارات الداعمة، ستتحول الجزائر إلى قطب فلاحي بامتياز، يعتمد على قدراته الذاتية في تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين وضمانه للأجيال القادمة.

وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد

تعزيز المكننة سيكون له أثر معتبر على مردودية القطاع

تعميم المكننة سيسمح بتجنب ضياع نسب معتبرة من الانتاج

نوه وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، حول القطاع الفلاحي، معتبرا انه من شأنها تمكين القطاع الفلاحي، لا سيما في شعبة الحبوب، من تحقيق زيادة معتبرة في المردودية، من خلال استعمال تكنولوجيا حديثة وتوفير مختلف الآلات الفلاحية، بما في ذلك الجرارات والحصادات لفائدة الفلاحين

نورالدين .ع

وأكد الوزير ياسين المهدي وليد ، أمس، خلال يوم دراسي حول إدراج نتائج البحوث العلمية في تطوير شعبتي الحبوب والبقول الجافة، نظمه الديوان الجزائري المهني للحبوب، بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أن "رئيس الجمهورية قام يوم أمس باتخاذ قرارات مهمة جدا من شأنها تمكين القطاع الفلاحي، لا سيما في شعبة الحبوب، من تحقيق زيادة معتبرة في المردودية، من خلال استعمال تكنولوجيا حديثة وتوفير مختلف الآلات الفلاحية، بما في ذلك الجرارات والحصادات لفائدة الفلاحين". وسيكون لهذه الإجراءات أثر "كبير جدا"، بالنظر للارتباط الوثيق بين المكننة والمردودية. يضيف الوزير الذي أكد بأن "دراسة هذا الموضوع على المستوى الرئاسي هو دليل على الأهمية الكبرى التي توليها الدولة له". وأكد في هذا السياق أن تعميم المكننة سيسمح بتجنب ضياع نسب معتبرة من الانتاج، مشيرا إلى أن الدراسات الحديثة أثبتت فقدان 10 إلى 20 بالمائة من انتاج الحبوب في كل موسم حصاد، بسبب تأخر بدء العملية او بسبب استخدام تقنيات غير ملائمة أو عتاد غير مطابق للمعايير اللازمة.

القطاع وضع عصرنة الفلاحة على رأس أولوياته

وأضاف بأن القطاع وضع عصرنة الفلاحة على رأس أولوياته لكونها السبيل الوحيد للرفع من المردودية ومواجهة تحدي الأمن الغذائي، مشيرا إلى أن حجم الاستهلاك الكبير للحبوب في الجزائر، حيث يصل معدل استهلاك الفرد في السنة 218 كلغ مقابل معدل عالمي لا يتجاوز 65 كلغ، يفرض اللجوء إلى تقنيات حديثة لاستدامة الانتاج في هذه الشعبة، من خلال رفع مردودية الاراضي من 15 قنطار للهكتار حاليا إلى 30 قنطار للهكتار.

وإضافة إلى المكننة، فإن استعمال البذور الملائمة يلعب دورا "مفصليا" في تحقيق الاهداف المسطرة في مجال المردودية، حيث تعمل وزارة الفلاحة على تنفيذ مخطط عمل يتضمن إدراج أصناف جديدة مقاومة للشح المائي، يتم توزيعها جغرافيا وفقا للخصائص المناخية لكل منطقة، وهذا بالاعتماد على نتائج البحوث في هذا المجال، يضيف الوزير.

ويتضمن مخطط العمل اجراءات للرفع من نسبة استخدام الأسمدة الآزوتية، والتي تعتبر "من أضعف النسب في المنطقة"، وفقا للوزير الذي أشار كذلك إلى ان استعمالها في الكثير من الاحيان لا يأخذ بعين الاعتبار تركيبة التربة، وهي أحد المشاكل التي تحول دون تحقيق مردودية عالية. وفي هذا الإطار، سيتم "خلال السنة الجارية"، بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إنشاء مخابر لتحليل تركيبة الأسمدة للتأكد من مدى مطابقتها مع المعايير اللازمة.

وشدد وليد، من جهة أخرى، على أهمية الاعتماد على برامج الدورات الزراعية، لتفادي تفقير التربة بسبب القيام بنفس الزراعة لسنوات عديدة، وبالتالي الرفع من المردودية، معلنا عن برنامج خاص، سيطلقه الديوان الجزائري المهني للحبوب هذه السنة، لدعم زراعة البقوليات لفائدة منتجي القمح، ويتضمن تزويد منتجي القمح بالبذور وتوفير المرافقة التقنية الضرورية في زراعة البقوليات، مع منح الضمانات لشراء كل المحصول من طرف الديوان.

رهان بلوغ 500 ألف هكتار من الاراضي المسقية

ولتعزيز الجهود المبذولة في مجال الارشاد الفلاحي، يعتزم القطاع إطلاق قناة تلفزيونية واخرى على الانترنت "ويب تيفي" موجهة للفلاحين –حسب الوزير– لتعريفهم بالمسارات التقنية الصحيحة، وإعطاء النصائح اللازمة لتحسين المردودية، وتشجيعهم على استخدام السقي الفلاحي، خاصة وأن القطاع يستهدف في مخطط عمله إلى بلوغ 500 ألف هكتار من الاراضي المسقية.

وتطرق الوزير كذلك إلى أهمية تعميم التأمينات الفلاحية، مؤكدا أن العمل جار على إعادة النظر في نظام التأمين الفلاحي بغرض توسيعه ليشمل مخاطر جديدة، لا سيما تلك المتعلقة بالتغيرات المناخية، على غرار الجفاف وارتفاع درجات الحرارة.

كما لفت إلى أهمية توسيع وتنويع التمويلات في القطاع الفلاحي، مبرزا أن هذا القطاع يمثل نحو 15 بالمائة من الناتج الإجمالي الخام للبلاد، بينما لا تتجاوز حصته 3ر4 بالمائة من القروض البنكية الممنوحة، وهو ما يستدعي العمل على ضخ رؤوس أموال إضافية، من شأنها تعزيز قدرات مختلف الشعب، بالأخص ما يتعلق بالمكننة.

من جهة أخرى، تطرق وليد إلى ضرورة إعادة النظر في أنظمة الدعم الموجهة للفلاحين، مشيرا إلى أن اللقاءات العديدة التي قام بها مع ممثلي الغرفة الوطنية للفلاحة ومع الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، أظهرت توافقا حول ذلك. وتابع قائلا بأنه يتعين الآن مراجعة سياسة الدعم الفلاحي، بحيث يتم دعم الانتاج بدل دعم المدخلات، مما سيمكن من توظيف أمثل للموارد المالية للدولة، وتفادي استفادة الانتهازيين من المواد الأولية المدعمة، والسماح بتعزيز قدرات الفلاح الحقيقي.

مختصون في الفلاحة لـ "الحوار"

المكننة عامل أساسي في ترقية الفلاحة

أكد المختصون في القطاع الفلاحي في حديثهم لـ " الحوار"، أن المكننة تعد عاملا أساسيا في ترقية الفلاحة، وتضمن تحسين من عملية الإنتاج والتحكم فيه، وترفع من مستوى المردودية للهكتار الواحد، مثمنين في السياق ذاته قرار رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون القاضي باستحداث مجلس وطني للمكننة لتطوير القطاع، ومن أجل ضمان الأمن الغذائي للمواطن الجزائري من جهة، وكذا مرافقة المنتجين في قطاع الزراعي من خلال توفير لهم وسائل وأدوات إنتاج تستجيب للتقنيات التي تفرضها التكنولوجيا العصرية من خلال الرفع من مستوى كفاءتهم، والتقليل من كلفة الانتاج بما يعزز الأمن الغذائي.

للإشارة أمر رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون في اجتماع عمل حسب ما أفاد به بيان رئاسة الجمهورية، خصص للمكننة الفلاحية،بإنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي بكل أنواعه لفائدة الفلاحين، بهدف توسيع مساحات الأراضي المزروعة ورفع مردودية الإنتاج الفلاحي الوطني، وذلك تبعا لقرارات وتوصيات مجلس الوزراء الأخير، وذلك بهدف توسيع مساحات الأراضي المزروعة ورفع مردودية الإنتاج الفلاحي الوطني، كما تم إقرار استحداث مجلس وطني للمكننة الفلاحية، حسب المصدر ذاته.

توفير العتاد للفلاح خطوة إيجابية لتطوير القطاع

وفي السياق، أوضح الخبير الفلاحي الدكتور لعلى بوخالفة لـ " الحوار" أن قرار رئيس الجمهورية الرامي إلى استحداث مجلس وطني للمكننة الفلاحية سيتألف من إطارات في مجال الفلاحة ومختصين في قطاع الصناعة للقيام بدراسات ميدانية للكشف عن احتياجات السوق الوطنية في مجال الفلاحة خاصة ما تعلق بالعتاد المستعمل في الفلاحة الذي يستخدمه أصحاب المهنة، باعتبار هذا العتاد ضروري للإنتقال من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة العصرية، ويرى ذات المتحدث أن الفلاح اليوم مجبر على استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة التي تتطلب حسبه أدوات عمل متطورة ويكون ذلك من خلال إنشاء تعاونيات فلاحية من أجل مساعدة الممارسين للنشاط الفلاحي من التزود بعتاد المهنة من جرارات، وآلات حصد وغيرها من الأدوات المستخدمة لاتمام العملية الفلاحية من مرحلة تهيئة الأرض إلى جني المحصول.

الجزائر تتوفر على قدرات مثلى لتحقيق أمنها الغذائي

وأوضح الخبير الفلاحي الدكتور لعلى بوخالفة، أن دور المجلس المهني الخاص بقطاع الفلاحة، دراسة كل الجوانب المحيطة بهذا القطاع والذي يهدف كما قال إلى الرفع من المردودية وتحسين الانتاجية وتخفيض التكاليف وتحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي للمواطن، في ظل الظروف الحالية التي يعرفها العالم المتمثلة في متغيرات المناخ وظاهرة الجفاف، وتأثيرات ظاهرة الاحتباس الحراري، إلى جانب الظروف الجيوسياسية التي تصعب على الدول تأمين أمنها الغذائي ، الأمر الذي جعل الرئيس عبد المجيد تبون وضمن برنامجه، يشدد على الاعتماد على النفس وترقية الفلاحة المحلية خاصة وأن الجزائر تتوفر على القدرات والإمكانيات التي من شأنها تطوير الفلاحة في بلادنا.

هكذا سترفع الناتج الداخلي الخام للدولة

وفي الإطار ذاته، يرى البروفيسور محمد سعداوي أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للفلاحة في حديثه لـ " الحوار"،أن استحداث مجلس وطني للمكننة الفلاحية قرار صائب، باعتبار المكننة والتجهيزات الفلاحية رأس مال مهم، ومن أهم العناصر الأساسية في أدوات الإنتاج، لزيادة المردودية، وأنه ومع التطور التكنولوجي سيعمل القطاع الفلاحي على رفع الناتج الداخلي الخام للدولة، فيما يسمى بالتنويع الاقتصادي، مما يدعو حسبه إلى تجديد حظيرة العتاد الفلاحي من جرارات وآلات الحصاد، وسائل النقل وغيرها من أدوات العمل التي تساعد الفلاح على إنتاج أكثر وربح الوقت في إنجاز نشاطه. وحول الأهداف والأبعاد التي ترمي إليه عملية استحداث هذا المجلس إعادة النظر في وسائل الانتاج المتاحة وتحديث التجهيزات للرفع من مردودية الانتاج الفلاحي خاصة ما تعلق بالمستثمرات الصغيرة التي تتطلب ضرورة مرافقة أصحابها وجعلها تواكب التكنولوجيا الحديثة، داعيا إلى ضرورة إرفاق هذه العملية بإنشاء مراكز التكوين في المجال حتى تكون لدى الفلاح الخبرة في استعمال التقنيات المتطورة وحتى تكون لدينا معلومة حول المتوفر وما نحتاجه للرقي بالقطاع.

نصيرة سيد علي

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة :05

الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين:

إجراءات الرئيس تبون سترفع الإنتاج الزراعي بـ50 بالمائة

رحّب الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، عبد اللطيف ديلمي، الثلاثاء، بقرار رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، باستحداث مجلس وطني لمكننة الفلاحة وإنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي، مؤكدا أن القرار يشكل محطة محورية في مسار عصرنة القطاع.

وأوضح ديلمي في تصريح لـ«وأج" أن استحداث المجلس الوطني للمكننة الفلاحية يعد قرارا بالغ الأهمية، بالنظر إلى التحديات المرتبطة بتوسيع الرقعة الإنتاجية، التي تستوجب توفير عتاد فلاحي حديث ذي قدرات عالية قادرة على مجابهة الظروف الطبيعية، لاسيما في ظل التوجه نحو الإنتاج واسع النطاق في ولايات الجنوب.

وأكد الأمين العام للاتحاد أن المكننة "يمكن أن تساهم بأكثر من 50 بالمائة في رفع الإنتاج"، لاسيما عند الاعتماد على عتاد حديث يسمح بالحفاظ على المحاصيل وتقليص نسب الضياع، خصوصا بالنسبة للزراعات الاستراتيجية على غرار الحبوب والذرة والمحاصيل الزيتية.

وبالنسبة لقرار إنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي، أوضح ديلمي أنها تمثل حلا عمليا وبديلا مثاليا للفلاحين الصغار الذين لا تسمح لهم إمكاناتهم باقتناء هذا العتاد، حيث تمكنهم من استئجار الوسائل الضرورية ومواصلة نشاطهم في ظروف ملائمة.

واعتبر أن هذه الإجراءات ستشكل حافزا حقيقيا للاستثمار في القطاع الفلاحي، خاصة لفائدة الشباب وخريجي الجامعات المهتمين بالاستثمار الفلاحي، الذين أبدوا رغبة حقيقية في الالتحاق بهذا القطاع والمساهمة في تطويره وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني.

■ ق. و

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 04

الخبير في التنمية الزراعية.. أحمد مالحة لـ "الشعب":

الوسائل الزراعية الحديثة تعزّز الأمن الغذائي

■ ترشيد استهلاك المياه ودور أساسي في استصلاح الأراضي

أكد الاجتماع الذي ترأسه، رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وخصص لملف المكننة الفلاحية، التأكيد على أهمية دعم الفلاحين وتطوير الإنتاج الفلاحي الوطني، حيث تقرر إنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي لفائدة الفلاحين، بهدف توسيع المساحات المزروعة ورفع مردودية الإنتاج، وذلك تنفيذا لقرارات وتوصيات مجلس الوزراء الأخير.

خالدة بن تركي

قال الخبير في التنمية الزراعية أحمد مالحة في تصريح لـ "الشعب" إن الحديث اليوم عن المكننة الفلاحية هو حديث مباشر عن الأمن الغذائي، مؤكدا أن المكننة تعد عمادا أساسيا لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، خاصة في ظل التحديات الراهنة التي يعرفها القطاع الفلاحي.

وأوضح، أن المكننة الفلاحية تتمتع بعدة مزايا هامة، من بينها تمكين الفلاح من إنجاز العمليات الزراعية في الوقت المناسب دون تأخير، وهو ما ينعكس إيجابا على مردودية الإنتاج، كما أكد أنها تساهم في خفض تكاليف الإنتاج، وتقليل الفاقد في المحاصيل الزراعية، سواء أثناء الجني أو النقل أو التخزين أو التحويل والتصنيع.

وأضاف الخبير، أن المكننة تساهم كذلك في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وعلى رأسها المياه، فضلا عن دورها في استصلاح الأراضي غير المزروعة وتحويلها إلى أراض فلاحية منتجة، وهو ما يسمح بتوسيع المساحات الزراعية ورفع الإنتاج الوطني، إضافة إلى تحسين مردودية العمل الفلاحي وتقليص التكاليف، بما يعزّز الأمن الغذائي ويدّعم التنمية في القطاع الزراعي.

وقال مالحة، إن المكننة ضرورية سواء في الزراعات المكثفة أو في المساحات الزراعية الواسعة، خاصة في ولايات الجنوب، حيث يتطلب الأمر استعمال آلات كبيرة مثل الجرارات الضخمة والحصادات ذات السعة العالية، وأضاف أن المكننة الفلاحية تساهم في رفع الإنتاجية وتقليص الجهد والوقت خاصة في الزراعات الواسعة بولايات الجنوب.

وفي هذا السياق، أكد الخبير أن إنشاء تعاونيات فلاحية متخصصة في كراء العتاد الفلاحي بمختلف أنواعه يعدّ خطوة إيجابية وضرورية، مشيرا إلى أن قانون إنشاء التعاونيات الفلاحية صدر منذ ثلاث إلى أربع سنوات، غير أن الفلاحين لا يمكنهم تحقيق قفزة نوعية في الإنتاج دون الانخراط في تعاونيات وجمعيات مهيكلة، سواء كانت تعاونيات خدمات، أو بذور، أو مياه، أو تعاونيات متخصصة في كراء الآلات الفلاحية.

وذكر الخبير، بأن هذا النوع من التعاونيات كان موجودا قبل سنة 1987، أي قبل صدور قانون تقسيم الأراضي، حيث كان الفلاح بإمكانه كراء الآلات لإنجاز عمليات الحرث أو الزرع أو الحصاد ثم إرجاعها بعد الانتهاء، غير أن هذه التجربة تم التخلي عنها رغم نجاحها، وكانت الجزائر آنذاك تتوفر على تعاونيات رائدة في مجال خدمات المكننة.

وأضاف في ذات السياق، أنه من غير المعقول أن يمتلك كل فلاح حصادة أو جرارا، بل يجب أن تكون الآلات ضمن ملكية جماعية لعدة فلاحين من خلال تعاونيات، وهو ما من شأنه تقليص فاتورة استيراد العتاد الفلاحي، حيث تقوم التعاونية بالاستيراد ثم كراء الآلات للفلاحين.

غير أن الإشكال المطروح -بحسب الخبير- يتمثل في نقص العتاد الفلاحي المتوفر حاليا، وهو ما يجعل تفعيل قانون استيراد الآلات والجرارات الفلاحية التي يقل عمرها عن خمس سنوات أمرا ضروريا وبإجراءات مبسطة، حتى يمكن الحديث بجدية عن تعاونيات فلاحية فعالة ترفع من مردودية الإنتاج الوطني وتسمح بتوسيع المساحات المزروعة، خاصة في إطار الهدف المعلن لزراعة ثلاثة ملايين هكتار.

وأوضح مالحة، أن عدم تطبيق هذا القانون هو ما دفع رئيس الجمهورية إلى التدخل، حيث تبين أن قانون الاستيراد موجود لكن لم يتم استيراد أي آلات، بسبب إشكالات تنظيمية، وأضاف أن هذه الإشكالات التنظيمية استدعت التدخل بهدف تسريع التنسيق بين الوزارات المعنية وتفعيل القانون بما يحقق أهدافه.

كما أوضح أن الجزائر كانت تمتلك صناعة وطنية للآلات الفلاحية، على غرار شركة "بياماتي" المختصة في صناعة الجرارات والآلات الفلاحية، غير أن هذا القطاع عرف تراجعا كبيرا، ورغم وجود بعض الخواص الذين ينشطون اليوم في هذا المجال، إلا أن الإنتاج لا يزال محدودا، مما يستدعي -حسب قوله- تشجيع الاستثمار الوطني في صناعة الآلات الفلاحية، خاصة وأن أغلب المعدات، باستثناء الحصادات الكبيرة، يمكن تصنيعها محليا.

وأكد الخبير، أن التعاونيات الفلاحية المتخصصة ضرورة حتمية، داعيا إلى منحها تحفيزات حقيقية، سواء من خلال تسهيلات جبائية، أو تسهيلات في القروض، أو تبسيط إجراءات الاستيراد، لأن الفلاح الفرد لا يمكنه التعامل مباشرة مع الإجراءات الإدارية المعقدة، بينما يمكن للتعاونية أن تقوم بالاستيراد ثم كراء العتاد للفلاحين.

وأضاف، أن تعزيز قدرات هذه التعاونيات يساهم في تحسين جودة الإنتاج وزيادة المردودية، كما يضمن للفلاحين حماية أفضل في مواجهة تقلبات السوق وارتفاع تكاليف الإنتاج. وأوضح أن العمل التعاوني يعزز من تنافسية المنتجات المحلية، ويخلق فرص عمل جديدة، ويشجع الشباب على الانخراط في القطاع الفلاحي بدلا من الهجرة نحو المدن، مما يعزز التنمية في المناطق الريفية

وبخصوص اقتراح إنشاء مجلس وطني للمكننة الفلاحية، أوضح الخبير أن هذا المجلس من شأنه أن يضم مختلف المجالس القطاعية، مثل مجلس المكننة، ومجلس البذور، ومجلس الاستيراد، ويجمع قطاعات الفلاحة، والتجارة، والصناعة، والموارد المائية، إلى جانب المهنيين والباحثين، بما يسمح برؤية شاملة ومنسقة لتحقيق الأمن الغذائي.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 04

المكننة من أجل تدعيم الأمن الغذائي

خارطة طريق رئاسية لإعادة بناء الفلاحة الجزائرية

لم يعد واضحا فقط أن الفلاحة تحتل موقعا مركزيا في السياسات العمومية للدولة الجزائرية، بل أصبح جليا أن رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، رسم لهذا القطاع خارطة طريق دقيقة المعالم، قوامها الانتقال من الفلاحة التقليدية إلى فلاحة عصرية، منتجة، وقادرة على تحقيق الأمن الغذائي والتموقع في الأسواق الخارجية.

رشيدة دبوب

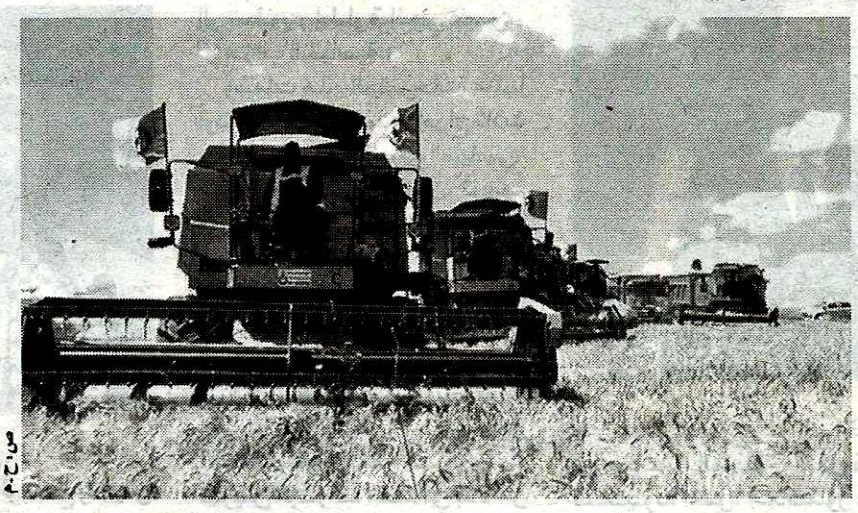
ص.ج.م

● الاجتماع الأخير المخصص للمكننة الفلاحية، وما تـوّجه من قرارات إستراتيجية، على رأسها استحداث مجلس وطني للمكننة الفلاحية وإنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي، لم يكن إجراءً ظرفيا أو تقنيا معزولا، بل حلقة أساسية محورية في مسار إصلاحي متكامل، بدأ منذ سنوات ويتقدم اليوم بخطى أكثر وضوحا وحزما.

المكننة... المدخل الحقيقي لعصرنة الفلاحة

لقد أكدت الدولة، من أعلى هرم السلطة، أن المكننة لم تعد عنصرا مساعدا في العملية الفلاحية، بل شرطا بنيويا لنجاحها. فالتوسع في المساحات المزروعة، الرفع من المردودية، تقليص الخسائر، ومواجهة التغيرات المناخية، كلها أهداف لا يمكن بلوغها دون عتاد فلاحي حديث، فعال، ومتاح للفلاح في الوقت المناسب.

ومن هذا المنطلق، يأتي استحداث مجلس وطني للمكننة الفلاحية كآلية تنظيم وضبط وتخطيط، من شأنها توحيد الرؤية بين مختلف المتدخلين، من صناعة محلية، واستيراد موجه، وتوزيع عقلاني للعتاد، بما يضمن انسجام القرار مع الاحتياجات الميدانية، خاصة في المناطق ذات الطابع الإستراتيجي كالهضاب العليا والجنوب الكبير.

من توصيات المؤتمرات إلى قرارات التنفيذ

وتتقاطع هذه القرارات مباشرة مع التوصيات التي خرج بها مؤتمر عصرنة الفلاحة الذي شدد على ضرورة الانتقال من التشخيص إلى الفعل، ومن الخطاب إلى الإنجاز، عبر تحديث وسائل الإنتاج، تثمين البحث الزراعي، تطوير سلاسل القيمة، وربط الفلاحة بالتحول الرقمي.

كما أن إعادة بعث نظام التعاونيات، بصيغة جديدة قائمة على النجاعة الاقتصادية لا الوصاية الإدارية، يمثل استجابة عملية لما طُرح في ورشات المؤتمر، خاصة ما تعلق بتقاسم وسائل الإنتاج، تخفيض التكاليف، وضمان العدالة في استفادة صغار ومتوسطي الفلاحين من العتاد والتقنيات الحديثة.

التحدي الأكبر: الأمن الغذائي والتموقع الخارجي

الرهان الحقيقي الذي ترفعه الدولة اليوم يتجاوز مجرد تحسين الإنتاج، ليصل إلى تحقيق السيادة الغذائية، وضمان قوت الجزائريين في عالم مضطرب، تتسارع فيه الأزمات وتتعاظم فيه رهانات الغذاء. فرفع المساحات المزروعة إلى أكثر من 3 ملايين هكتار، وتطوير الزراعات الإستراتيجية كالحبوب، الأعلاف، النباتات الزيتية والذرة، لا يُقرأ فقط من زاوية الاكتفاء الذاتي، بل أيضا من منظور خلق فائض قابل للتصدير، يتيح للجزائر التموقع التدريجي في الأسواق الإقليمية والدولية، خاصة الإفريقية والمتوسطية.

غير أن بلوغ هذا الهدف يمر حتمًا عبر رفع جملة من التحديات، في مقدمتها: التحكم في الموارد المائية، التكيف مع التغيرات المناخية، تحسين نوعية البذور، عصرنة طرق الحصاد والتخزين، وتطوير اللوجستيك الفلاحي.

إرادة سياسية ورؤية واضحة

ما يميز المرحلة الراهنة هو أن هذه التحولات لم تعد مجرد تصورات تقنية أو مطالب قطاعية، بل إرادة سياسية معلنة، تتابَع ميدانيًا وتُترجم إلى قرارات تنفيذية، كما تجلى في الاجتماع الأخير وما سبقه من توجيهات رئاسية متكررة.

إن الفلاحة الجزائرية تقف اليوم على أعتاب مرحلة مفصلية، عنوانها الانتقال من منطق الدعم الظرفي إلى منطق البناء المستدام، ومن الاستجابة للأزمات إلى استباقها، في سبيل تحقيق هدف إستراتيجي واحد: أمن غذائي قوي، فلاحة منتجة، واقتصاد أقل تبعية وأكثر سيادة.

ر.د

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة :05

بقوة تصل 240 حصان لمواجهة تحديات الصحراء... مدير "تيرصام" لـ"الشروق":

5 آلاف جرّار للفلاحين... تسليم فوري وأسعار تبدأ بـ180 مليون!

☐ تشكيلة كاملة من الجرارات المكيفة والدفع الرباعي لمرافقة مشاريع الاستصلاح

☐ تمويل بنكي وإسلامي وتعاونيات كراء لتسهيل اقتناء العتاد ورفع المردودية

في ظل التوجيهات الأخيرة للسلطات العليا المتعلقة بتعزيز المكننة الفلاحية ومرافقة الفلاحين في برامج استصلاح الأراضي، خاصة بالمناطق الصحراوية، أكد مجمع "تيرصام" توفره على تشكيلة كاملة محلية الصنع من الجرارات الفلاحية وعتاد الحرث والنقل، بقدرات تقنية متنوعة وأسعار محددة، مع صيغ اقتناء تشمل الدفع الفوري والتسليم المباشر أو التمويل البنكي وحتى التمويلات الإسلامية.

إيمان كيموش

وتشمل الجرارات المتاحة قدرات تتراوح بين 26 و240 حصان، مع إمكانية توفير قدرات أعلى عند الطلب، وأسعار تمتد من 180 مليون سنتيم إلى 1.5 مليار سنتيم، بالتوازي مع جاهزية المجمع لتلبية الطلب المرتبط بتوسيع المساحات المزروعة وتنفيذ مشاريع الاستصلاح المبرمجة من طرف السلطات العمومية.

وفي السياق، كشف المدير العام لمجمع "تيرصام"، سمير معلى، في تصريح لـ"الشروق"، عن جاهزية شركته الكاملة لمرافقة الفلاح الجزائري وتلبية احتياجات السوق الوطنية من الجرارات الفلاحية وعتاد الحرث والنقل، كما ونوعا وسعرا، مؤكداً أن المجمع يعدّ أول شركة وطنية من حيث توفير الجرارات الفلاحية بالكميات المطلوبة، لاسيما الجرارات الكبيرة الموجهة لخدمة المساحات الصحراوية الواسعة.

وأوضح معلى أن الطلب القوي يتركّز أساسا على الجرارات ذات القدرات العالية، بالنظر إلى استغلال أكثر من مليون هكتار من الأراضي الصحراوية حاليا، مع تطلعات السلطات العمومية إلى بلوغ 3 ملايين هكتار من الأراضي المستصلحة مستقبلا.

وأشار إلى أن "تيرصام" تنتج أكثر من 5 آلاف جرار سنويًا، ولديها القدرة الكاملة على تغطية احتياجات السوق الجزائرية، مؤكدا أن المجمع يمتلك مخزونا جاهزا للتسويق، "لدينا الكمية وجاهزون لتوفيرها للفلاح الجزائري"، سواء عبر الدفع الفوري والاستلام المباشر، أو من خلال القروض البنكية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، إضافة إلى التمويلات الإسلامية، في إطار تسهيلات تهدف إلى دعم الاستثمار الفلاحي.

وفي إطار برنامج السلطات العمومية، رحّب المدير العام بإنشاء تعاونيات للشراء والكراء، معتبراً أن هذه الصيغة ستمكّن الفلاحين الذين لا يستطيعون دفع ثمن الجرار كاملا من الاستفادة منه، كما ثمّن قرار تأسيس مجلس وطني للممكنة، لما له من دور في تنظيم القطاع وخدمته بشكل أفضل. وأشار معلى إلى أن "تيرصام" تُعدّ الأقل سعراً في السوق، موضحاً أن العتاد المستعمل المستورد غالبا ما يكون أغلى من الجرارات الجديدة التي توفرها الشركة، وهو ما يفسر الإقبال المتزايد على منتجاتها مقارنة بالعتاد المستعمل المرخص في إطار قانون المالية لسنة 2020، وأضاف أن المجمع قدّم خلال الأسابيع الماضية تخفيضات بلغت 30 مليون سنتيم، ولا يزال مستعداً لمرافقة الفلاح ومساعدته بأفضل الشروط.

وبخصوص المواصفات التقنية، أوضح أن الجرارات المتوفرة لدى "تيرصام" تتراوح قدراتها بين 26 و240 حصان، مع إمكانية توفير قدرات أعلى في حال طلب الفلاحين ذلك، كما تتضمن هذه الجرارات مختلف المزايا الضرورية للعمل في الظروف الصعبة، خاصة في المناطق الصحراوية، مثل نظام التكييف، العزل الحراري، الكابين المجهزة، الجرارات ذات الدفع الرباعي 44.

وفيما يخص الأسعار، أكد المدير العام أن أثمان الجرارات تتراوح بين 180 مليون سنتيم بالنسبة لأصغر نموذج، و1.5 مليار سنتيم بالنسبة للجرارات الأعلى سعراً، مع التشديد على التزام المجمع بتقديم أفضل سعر مقابل الجودة.

وختم سمير معلى تصريحه بالتأكيد على أن مجمع "تيرصام" جاهز، لتوفير الكميات والنوعيات المناسبة بأسعار معقولة، لمرافقة الفلاحين الجزائريين في مختلف المشاريع الفلاحية، لاسيما تلك المرتبطة باستصلاح الأراضي وتوسيع الإنتاج الوطني.

هذا وترأس رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الإثنين، اجتماع عمل، خُصص للمكننة الفلاحية، حيث قرّر رئيس الجمهورية في هذا الاجتماع إنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي، بكل أنواعه لفائدة الفلاحين، بهدف توسيع مساحات الأراضي المزروعة ورفع مردودية الإنتاج الفلاحي الوطني، وذلك تبعا لقرارات وتوصيات مجلس الوزراء الأخير، كما قرر الرئيس بالمناسبة نفسها استحداث مجلس وطني للمكننة الفلاحية، وحضر الاجتماع مدير ديوان رئاسة الجمهورية والوزير الأول ووزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ووزير الصناعة ووزير التجارة الخارجية وترقية الصادرات ومسؤولي شركات ومؤسسات جزائرية لصناعة وإنتاج العتاد الفلاحي.

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة: 05

أعلن عن قناة تلفزيونية وأخرى على الأنترنت للفلاحين ... ياسين وليد:

قرارات المكننة سيكون لها أثر كبير على المردود الزراعي

فاتح. ع

أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، الثلاثاء بالجزائر العاصمة، على أهمية الإجراءات التي أقرها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خلال اجتماع العمل الذي ترأسه الاثنين حول المكننة الفلاحية، مؤكدا أن أثرها سيكون معتبرا على مردودية القطاع.

وخلال يوم دراسي حول إدراج نتائج البحوث العلمية في تطوير شعبتي الحبوب والبقول الجافة، نظمه الديوان الجزائري المهني للحبوب، بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أوضح المهدي وليد أن "رئيس الجمهورية قام باتخاذ قرارات مهمة جدا من شأنها تمكين القطاع الفلاحي، لاسيما في شعبة الحبوب، من تحقيق زيادة معتبرة في المردودية، من خلال استعمال تكنولوجيا حديثة وتوفير مختلف الآلات الفلاحية، بما في ذلك الجرارات والحصادات لفائدة الفلاحين".

وسيكون لهذه الإجراءات أثر "كبير جدا"، بالنظر للارتباط الوثيق بين المكننة والمردودية، يضيف الوزير، الذي أكد بأن "دراسة هذا الموضوع على المستوى الرئاسي هو دليل على الأهمية الكبرى التي توليها الدولة له".

وأكد في هذا السياق، أن تعميم المكننة سيسمح بتجنب ضياع نسب معتبرة من الإنتاج، مشيرا إلى أن الدراسات الحديثة أثبتت فقدان 10 إلى 20 بالمائة من إنتاج الحبوب في كل موسم حصاد، بسبب تأخر بدء العملية أو بسبب استخدام تقنيات غير ملائمة أو عتاد غير مطابق للمعايير اللازمة.

وأضاف بأن القطاع وضع عصرنة الفلاحة على رأس أولوياته لكونها السبيل الوحيد للرفع من المردودية ومواجهة تحدي الأمن الغذائي، مشيرا إلى أن حجم الاستهلاك الكبير للحبوب في الجزائر، حيث يصل معدل استهلاك الفرد في السنة 218 كلغ مقابل معدل عالمي لا يتجاوز 65 كلغ، يفرض اللجوء إلى تقنيات حديثة لاستدامة الإنتاج في هذه الشعبة، من خلال رفع مردودية الأراضي من 15 قنطار للهكتار حاليا إلى 30 قنطار للهكتار.

وإضافة إلى المكننة، فإن استعمال البذور الملائمة يلعب دورا "مفصليا" في تحقيق الأهداف المسطرة في مجال المردودية، حيث تعمل وزارة الفلاحة على تنفيذ مخطط عمل يتضمن إدراج أصناف جديدة مقاومة للشح المائي، يتم توزيعها جغرافيا وفقا للخصائص المناخية لكل منطقة، وهذا بالاعتماد على نتائج البحوث في هذا المجال، يضيف الوزير.

ويتضمن مخطط العمل إجراءات للرفع من نسبة استخدام الأسمدة الآزوتية، والتي تعتبر "من أضعف النسب في المنطقة"، وفقا للوزير، الذي أشار كذلك إلى ان استعمالها في الكثير من الأحيان لا يأخذ بعين الإعتبار تركيبة التربة، وهي أحد المشاكل التي تحول دون تحقيق مردودية عالية.

وفي هذا الإطار، سيتم "خلال السنة الجارية"، بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إنشاء مخابر لتحليل تركيبة الأسمدة للتأكد من مدى مطابقتها مع المعايير اللازمة.

وشدد وليد، من جهة أخرى، على أهمية الاعتماد على برامج الدورات الزراعية، لتفادي تفقير التربة بسبب القيام بنفس الزارعة لسنوات عديدة، وبالتالي الرفع من المردودية، معلنا عن برنامج خاص، سيطلقه الديوان الجزائري المهني للحبوب هذه السنة، لدعم زراعة البقوليات لفائدة منتجي القمح، ويتضمن تزويد منتجي القمح بالبذور وتوفير المرافقة التقنية الضرورية في زراعة البقوليات، مع منح الضمانات لشراء كل المحصول من طرف الديوان.

ولتعزيز الجهود المبذولة في مجال الإرشاد الفلاحي، يعتزم القطاع إطلاق قناة تلفزيونية وأخرى على الأنترنت "ويب تيفي" موجهة للفلاحين -حسب الوزير- لتعريفهم بالمسارات التقنية الصحيحة، وإعطاء النصائح اللازمة لتحسين المردودية، وتشجيعهم على استخدام السقي الفلاحي، خاصة وأن القطاع يستهدف في مخطط عمله إلى بلوغ 500 ألف هكتار من الأراضي المسقية.

وتطرق الوزير كذلك إلى أهمية تعميم التأمينات الفلاحية، مؤكدا أن العمل جار على إعادة النظر في نظام التأمين الفلاحي بغرض توسيعه ليشمل مخاطر جديدة، لا سيما تلك المتعلقة بالتغيرات المناخية، على غرار الجفاف وارتفاع درجات الحرارة.

كما لفت إلى أهمية توسيع وتنويع التمويلات في القطاع الفلاحي، مبرزا أن هذا القطاع يمثل نحو 15 بالمائة من الناتج الإجمالي الخام للبلاد، بينما لا تتجاوز حصته 3,4 بالمائة من القروض البنكية الممنوحة، وهو ما يستدعي العمل على ضخ رؤوس أموال إضافية، من شأنها تعزيز قدرات مختلف الشعب، بالأخص ما يتعلق بالمكننة.

من جهة أخرى، تطرق وليد إلى ضرورة إعادة النظر في أنظمة الدعم الموجهة للفلاحين، مشيرا إلى أن اللقاءات العديدة التي قام بها مع ممثلي الغرفة الوطنية للفلاحة ومع الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، أظهرت توافقا حول ذلك.

وتابع قائلا بأنه يتعين الآن مراجعة سياسة الدعم الفلاحي، بحيث يتم دعم الإنتاج بدل دعم المدخلات، مما سيمكن من توظيف أمثل للموارد المالية للدولة، وتفادي استفادة الانتهازيين من المواد الأولية المدعمة، والسماح بتعزيز قدرات الفلاح الحقيقي.

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE
الثلاثاء 20 جانفي 2026 15:03

مكننة الفلاحة

قرار رئيس الجمهورية من شأنه تسريع عصرنة قطاع الفلاحة ورفع مردوديته

الجزائر - أبرز الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين, عبد اللطيف ديلمي, اليوم الثلاثاء, أهمية قرار رئيس الجمهورية, السيد عبد المجيد تبون , باستحداث مجلس وطني لمكننة الفلاحة وإنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي, مؤكدا أن القرار يشكل محطة محورية في مسار عصرنة القطاع.

وأوضح السيد ديلمي في تصريح ل/وأج أن استحداث المجلس الوطني للمكننة الفلاحية يعد قرارا بالغ الأهمية, بالنظر إلى التحديات المرتبطة بتوسيع الرقعة الإنتاجية, التي تستوجب توفير عتاد فلاحي حديث ذي قدرات عالية قادرة على مجابهة الظروف الطبيعية, لا سيما في ظل التوجه نحو الإنتاج واسع النطاق في ولايات الجنوب.

وأكد الأمين العام للاتحاد أن المكننة "يمكن أن تساهم بأكثر من 50 بالمائة في رفع الإنتاج", لا سيما عند الاعتماد على عتاد حديث يسمح بالحفاظ على المحاصيل وتقليص نسب الضياع, خصوصا بالنسبة للزراعات الاستراتيجية على غرار الحبوب والذرة والمحاصيل الزيتية.
وبالنسبة لقرار إنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي, أوضح السيد ديلمي أنها تمثل حلا عمليا وبديلا مثاليا للفلاحين الصغار الذين لا تسمح لهم إمكانياتهم باقتناء هذا العتاد, حيث تمكنهم من استئجار الوسائل الضرورية ومواصلة نشاطهم في ظروف ملائمة.

واعتبر أن هذه الإجراءات ستشكل حافزا حقيقيا للاستثمار في القطاع الفلاحي, خاصة لفائدة الشباب وخريجي الجامعات المهتمين بالاستثمار الفلاحي, الذين أبدوا رغبة حقيقية في الالتحاق بهذا القطاع والمساهمة في تطويره وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني.

وكان رئيس الجمهورية, قد ترأس, أمس الاثنين, اجتماع عمل خصص للمكننة الفلاحية, قرر خلاله إنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي بكل أنواعه لفائدة الفلاحين بهدف توسيع مساحات الأراضي المزروعة ورفع مردودية الإنتاج الفلاحي الوطني, وكذا استحداث مجلس وطني للمكننة الفلاحية.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 04

الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين لـ"الخبر"

الزراعة الحديثة وتوسيع المساحات المزروعة فرضا دعم حظيرة العتاد الفلاحي

● ثمّن الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، والمتعلقة بإنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي، إلى جانب استحداث مجلس وطني للمكننة الفلاحية، معتبرا إياها خطوة مفصلية لدعم القطاع الفلاحي ومواكبة التحولات التي يعرفها.

وأكد الأمين العام للاتحاد، عبد اللطيف ديلمي، في تصريح لـ"الخبر"، أن هذه القرارات من شأنها إحداث فارق حقيقي خلال الموسم الفلاحي الحالي والمواسم المقبلة، لاسيما في ظل توجيهات رئيس الجمهورية الرامية إلى توسيع المساحات المزروعة ورفع الإنتاج الوطني.

المكننة الفلاحية ركيزة أساسية للزراعة العصرية

وأوضح ديلمي أن الاتحاد يبارك هذه القرارات التي تصب مباشرة في مصلحة الفلاحين، وتسهم في إنعاش القطاع الفلاحي، خاصة أنها جاءت في وقتها، تزامنًا مع دخول الجزائر مرحلة الفلاحة العصرية والرقمية التي تتطلب أدوات حديثة وإجراءات خاصة لرفع المردودية وتحسين النوعية.

وأضاف المتحدث ذاته أن تجديد حظيرة العتاد الفلاحي لم يعد خيارا بل ضرورة ملحّة، مشيرا إلى أن استحداث مجلس وطني للمكننة الفلاحية سيشكل نقلة نوعية في مجال الزراعة، كونه يدعم حلقة محورية في السلسلة المتكاملة للإنتاج الفلاحي، حيث إن توفر المكننة يدفع بعجلة التنمية، في حين أن ضعفها أو غيابها يؤدي إلى تعثر النشاط.

وأكد المتحدث أن الفلاحة الجزائرية دخلت مرحلة جديدة في مواجهة التغيرات المناخية، ما يستدعي الاعتماد على آلات حرث وبذر حديثة وقوية تسهّل العمل، وترفع الإنتاج، وتضمن جودة المحاصيل، إضافة إلى آلات حصاد متطورة قادرة على تقليص الخسائر وحماية إنتاج الحبوب من الضياع.

التعاونيات... عودة لدور إستراتيجي في دعم الفلاحين

وفي السياق ذاته، أوضح ديلمي أن الاتحاد كان ينادي منذ مدة بإعادة بعث نظام التعاونيات، نظراً للدور المهم الذي لعبته خلال سبعينيات القرن الماضي، معتبرا أن

ف.ج.م

تخصيص تعاونيات لاقتناء العتاد الفلاحي، سواء المحلي أو المستورد، ثم كراءه للفلاحين، سيُحدث ثورة حقيقية في القطاع.

وأضاف أن هذه الخطوة تتماشى مع الطموح الوطني الرامي إلى توسيع المساحات المزروعة لتتجاوز 3 ملايين هكتار، بهدف رفع المردودية في الزراعات الإستراتيجية كالحبوب، الأعلاف، والنباتات الزيتية.

وأشار الأمين العام لاتحاد الفلاحين إلى أن هذه التعاونيات من شأنها المساهمة أيضا في حل مشاكل العتاد الفلاحي بالجنوب الكبير، الذي يُعد وجهة إستراتيجية لتوسيع الإنتاج، حيث تفرض طبيعة المنطقة استعمال معدات أقوى وأكثر دقة لتحقيق الأهداف المسطرة، خاصة مع التوجه نحو زراعات جديدة، مثل الذرة والنباتات الزيتية التي تتطلب عتادًا خاصًا.

كما لفت ديلمي إلى أن الموسم الفلاحي الحالي سجل تساقط كميات معتبرة من الأمطار في ولايات الشمال، ما سيكون له أثر إيجابي على الإنتاج، بالتوازي مع إجراءات تعزيز المكننة الفلاحية التي أمر بها رئيس الجمهورية.

وكان رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، قد ترأس أول أمس اجتماعا عمل خُصص للمكننة الفلاحية، بحضور الوزير الأول وعدد من الوزراء، من بينهم وزراء الفلاحة، الصناعة، والتجارة الخارجية، إلى جانب مسؤولي مؤسسات جزائرية مختصة في صناعة وإنتاج العتاد الفلاحي.

وأسفر الاجتماع عن قرار إنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي بمختلف أنواعه لفائدة الفلاحين، بهدف توسيع المساحات المزروعة ورفع مردودية الإنتاج الفلاحي الوطني، إضافة إلى استحداث مجلس وطني للمكننة الفلاحية، تنفيذًا لتوصيات مجلس الوزراء الأخير.

رشيدة دبوب

النصر ANNASR
يومية كل القراء
الصفحة: 03

خبراء ينوّهون بقرارات الرئيس بخصوص المكننة الفلاحية

نجاح التنمية الفلاحية و رفع المردودية لتعزيز الأمن الغذائي

نوّه خبراء ومحلّلون، أمس، بالإجراءات التي أقرها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال ترؤسه اجتماع عمل، أول أمس، حول المكننة الفلاحية وأشاروا إلى الآثار الإيجابية التي ستترتب عنها بالنسبة للقطاع الفلاحي، حيث ستساهم في نجاح التنمية الفلاحية ورفع المردودية وتحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف بهدف استكمال الاكتفاء الذاتي في جميع المواد الفلاحية وتحقيق الأمن الغذائي.

وأكد أستاذ العلوم الاقتصادية، الدكتور أحمد الحيدوسي في تصريح للنصر، أمس، على أهمية الإجراءات التي أقرها السيد رئيس الجمهورية، خلال ترؤسه، أول أمس، اجتماع عمل، خُصص للمكننة الفلاحية، والمتعلقة بإنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي، بكل أنواعه لفائدة الفلاحين و استحداث مجلس وطني للمكننة الفلاحية، لافتا إلى أن هذه الإجراءات، المهمة، ستكون لها آثار إيجابية في القطاع ، مع مواكبة كل التطورات وتوفير العتاد الفلاحي في الوقت والمكان المناسب لتفادي أي خلل مستقبلا.

وأضاف في هذا السياق، أن الإجراءات المذكورة، ستساهم في توسيع مساحات الأراضي المزروعة ورفع مردودية الإنتاج الفلاحي الوطني، مشيرا في هذا الصدد، إلى تصحيح مسار الاستراتيجية المنتهجة و وضعها في السكة الصحيحة قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة في أقرب وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة.

كما اعتبر الخبير الاقتصادي، أن قطاع الفلاحة، يعد من بين القطاعات التي تعول عليها الدولة وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية الذي يعطي أهمية كبيرة لهذا القطاع نظرا لعدة اعتبارات وهذا في ظل الإمكانيات الكبيرة التي تحوزها الجزائر والمساحات الكبيرة واليد العاملة المؤهلة.

وأضاف بأن كل الظروف مهيأة مع وضوح الرؤية ووضع الاستراتيجية اللازمة للرفع من مردودية القطاع، ما سيساهم في زيادة الناتج الإجمالي في السنوات القليلة المقبلة، معتبرا أن الاستراتيجية المعتمدة، ستساهم في دعم الاقتصاد الوطني ورفع مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام.

كما لفت الدكتور أحمد الحيدوسي، إلى الأولويات في القطاع ومنها ما تعلق بقانون التوجيه الفلاحي، حيث أمر السيد رئيس الجمهورية، خلال ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء الأخير بمراجعة قانون التوجيه الفلاحي بما فيها آليات التنظيم وضبط الإنتاج الفلاحي، مؤكدا التزام الدولة بمواصلة تسوية العقار الفلاحي للفاعلين والناشطين في الميدان وتحقيق الإنتاج بأفضل المستويات.

ونوه أستاذ العلوم الاقتصادية، في هذا الإطار بالنظرة الجديدة التي تركز على ضرورة الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي، لافتا إلى التوجه إلى التركيز هذه المرة على المنتوج من خلال الزراعات الاستراتيجية ومنها زراعات الحبوب والنباتات الزيتية.

وأشار في هذا السياق، إلى الانتقال من الفلاحة التقليدية، إلى الفلاحة الحديثة الذكية بإنتاج منتوجات تخدم الاقتصاد الوطني وهذا مهم جدا.

واعتبر الدكتور أحمد الحيدوسي، أن رفع نسبة الإنتاج في الهكتار الواحد، والذي يعد أولوية الأولويات، ناهيك عن توسعة المساحات المزروعة في الجنوب، سيساهم في تخفيض نسبة كبيرة من الواردات وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

من جانبه، أكد الخبير الفلاحي لعلا بوخالفة في تصريح للنصر، أمس، أن الإجراءات التي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، خلال اجتماع العمل الذي ترأسه أول أمس الاثنين، حول المكننة الفلاحية، والتي تضاف إلى الإجراءات السابقة المتخذة بشأن القطاع الفلاحي، لها تأثيرات إيجابية في القطاع والتي تهدف إلى نجاح التنمية الفلاحية رفع المردودية وتحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف لغرض استكمال الاكتفاء الذاتي في جميع المواد الفلاحية وتحقيق الأمن الغذائي.

وأوضح المتدخل، أن إنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي بكل أنواعه، جاء لمساعدة الفلاحين لتمكينهم من القيام بواجباتهم في أحسن الظروف.

وأشار إلى أن استحداث مجلس وطني للمكننة الفلاحية ، هو أمر مهم للقيام بالتشخيص الميداني و دراسة احتياجات الفلاحين في مختلف الشعب الفلاحية واختيار العتاد الذي يتماشى مع طبيعة التربة والمناخ أيضا وتقديم الإرشادات للفلاحين لنجاح نشاطاتهم الفلاحية.

كما لفت إلى تركيز رئيس الجمهورية، على الزراعات الاستراتيجية وذلك لاستكمال الأمن الغذائي، مشيرا إلى برنامج الزراعات الاستراتيجية والمتمثلة في زراعة الحبوب والنباتات الزيتية والنباتات السكرية، حيث أنه من الضروري لنجاح هذا البرنامج، أن تكون مرافقة ومساعدة للمستثمرين في هذا المجال.

وأشار إلى أن الانتقال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة العصرية، يتطلب وسائل حديثة فيما يتعلق بالعتاد الفلاحي والتي تتجاوب مع شروط التنمية الفلاحية.

ولفت الخبير الفلاحي، إلى حرص السيد رئيس الجمهورية، على إيجاد الحلول لمختلف الإشكالات التي يعاني منها الفلاح، من خلال إقرار العديد من الإجراءات الهامة لفائدة الفلاحين، على غرار إنشاء وسائل ومراكز للتخزين، وتقديم الدعم والمساعدات للفلاحين للقيام بعمليات الحرث والبذر والحصاد والدرس، بالإضافة إلى قرارات وتعليمات أخرى ومنها ما تعلق بمراجعة قانون التوجيه الفلاحي و ضرورة اعتماد الطرق العلمية في كل مراحل الزراعة وفق استراتيجية متكاملة مع التأكيد على التزام الدولة بمواصلة تسوية العقار الفلاحي للفاعلين والناشطين في الميدان.

مراد-ح

20جانفي 2026 - تبلبالي خديجة منار

"تعزيز المكننة سيكون له أثر معتبر على مردودية القطاع"

أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، اليوم الثلاثاء، أهمية الإجراءات التي أقرها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خلال اجتماع العمل الذي ترأسه أمس الاثنين، حول المكننة الفلاحية، مؤكدا أنه سيكون لها أثر كبير على مردودية القطاع.

وجاء هذا خلال يوم دراسي حول إدراج نتائج البحوث العلمية في تطوير شعبتي الحبوب والبقول الجافة، نظمه الديوان الجزائري المهني للحبوب، بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بالمعهد العالي للتسيير والتخطيط- برج البحري، الجزائر العاصمة.

وأضاف الوزير أنه سيكون لهذه الإجراءات أثر "كبير جدا، بالنظر للارتباط الوثيق بين المكننة والمردودية، مؤكدًا أن "دراسة هذا الموضوع على المستوى الرئاسي هو دليل على الأهمية الكبرى التي توليها الدولة له."
وفي هذا السياق أوضح الوزير أن تعميم المكننة سيسمح بتجنب ضياع نسب معتبرة من الإنتاج، مشيرا إلى أن الدراسات الحديثة أثبتت فقدان 10 إلى 20 بالمائة من إنتاج الحبوب في كل موسم حصاد، بسبب تأخر بدء العملية أو بسبب استخدام تقنيات غير ملائمة أو عتاد غير مطابق للمعايير اللازمة.

وأضاف المتحدث بأن القطاع وضع عصرنة الفلاحة على رأس أولوياته لكونها السبيل الوحيد للرفع من المردودية ومواجهة تحدي الأمن الغذائي.

كما أوضح ياسين وليد، أن معدل استهلاك الفرد للحبوب في الجزائر، يصل إلى 218 كلغ في السنة، مقابل معدل عالمي لا يتجاوز 65 كلغ، يفرض اللجوء إلى تقنيات حديثة لاستدامة الإنتاج في هذه الشعبة، من خلال رفع مردودية الأراضي من 15 قنطار للهكتار حاليا إلى 30 قنطار للهكتار.

وكشف مهدي وليد أنه سيتم "خلال السنة الجارية"، بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إنشاء مخابر لتحليل تركيبة الأسمدة للتأكد من مدى مطابقتها مع المعايير اللازمة.

APO NEWS
ألجيريا برس اونلاين
Algeria Press Online
20جانفي 2026 - على الساعة :18:02

وزير الفلاحة: تعزيز المكننة سيكون له أثر معتبر على مردودية القطاع

أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، اليوم الثلاثاء، أهمية الإجراءات التي أقرها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خلال اجتماع العمل الذي ترأسه أمس الاثنين، حول المكننة الفلاحية، مؤكدا أنه سيكون لها أثر كبير على مردودية القطاع.

وجاء هذا خلال يوم دراسي حول إدراج نتائج البحوث العلمية في تطوير شعبتي الحبوب والبقول الجافة، نظمه الديوان الجزائري المهني للحبوب، بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بالمعهد العالي للتسيير والتخطيط- برج البحري، الجزائر العاصمة.

وأضاف الوزير أنه سيكون لهذه الإجراءات أثر "كبير جدا، بالنظر للارتباط الوثيق بين المكننة والمردودية، مؤكدًا أن "دراسة هذا الموضوع على المستوى الرئاسي هو دليل على الأهمية الكبرى التي توليها الدولة له."
وفي هذا السياق أوضح الوزير أن تعميم المكننة سيسمح بتجنب ضياع نسب معتبرة من الإنتاج، مشيرا إلى أن الدراسات الحديثة أثبتت فقدان 10 إلى 20 بالمائة من إنتاج الحبوب في كل موسم حصاد، بسبب تأخر بدء العملية أو بسبب استخدام تقنيات غير ملائمة أو عتاد غير مطابق للمعايير اللازمة.
وأضاف المتحدث بأن القطاع وضع عصرنة الفلاحة على رأس أولوياته لكونها السبيل الوحيد للرفع من المردودية ومواجهة تحدي الأمن الغذائي.

كما أوضح ياسين وليد، أن معدل استهلاك الفرد للحبوب في الجزائر، يصل إلى 218 كلغ في السنة، مقابل معدل عالمي لا يتجاوز 65 كلغ، يفرض اللجوء إلى تقنيات حديثة لاستدامة الإنتاج في هذه الشعبة، من خلال رفع مردودية الأراضي من 15 قنطار للهكتار حاليا إلى 30 قنطار للهكتار.
وكشف مهدي وليد أنه سيتم "خلال السنة الجارية"، بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إنشاء مخابر لتحليل تركيبة الأسمدة للتأكد من مدى مطابقتها مع المعايير اللازمة.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 04

استعراض التحفيزات الممنوحة للأنواع ذات القيمة الاقتصادية العالية

مستثمرون من السعودية والصين بالجزائر لبحث فرص الاستثمار في تربية المائيات

ص ع م

● استقبل المدير العام للصيد البحري وتربية المائيات، ميلود تريعة، وفدا من المستثمرين السعوديين والصينيين المهتمين بإنجاز مشاريع مهيكلة في مجال تربية المائيات البحرية والقارية، وذلك بحضور ممثلين عن مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري.

وجرى اللقاء، أول أمس، بمقر المديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات، بحضور إطارات القطاع، حيث تم تقديم عرض مفصل حول واقع وآفاق تطوير نشاط الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، مع إبراز الإمكانات الكبيرة التي يزخر بها هذا القطاع بمختلف شعبه.

كما تم خلال اللقاء استعراض أهم الإجراءات والتحفيزات التي أقرتها الدولة لدعم الاستثمار في المجال، إلى جانب تسليط الضوء على فرص الاستثمار المتاحة في شعبتي تربية المائيات البحرية وتربية المائيات في المياه العذبة، مع توضيح الامتيازات الممنوحة لبعض الأنواع ذات القيمة الاقتصادية العالية، على غرار القاجوج الملكي، ذئب البحر والبلطي الأحمر.

وتطرق العرض كذلك إلى آفاق تطوير تربية المائيات على المديين المتوسط والبعيد، مع التأكيد على أهمية تطوير نشاط المفرخات، ودراسة إمكانية إنجاز مشاريع في مجال تربية الجمبري، باعتبارها شعبة واعدة قادرة على خلق قيمة مضافة معتبرة.

كما تم التطرق إلى إمكانية إنشاء مصانع لإنتاج عتاد الصيد البحري، بما من شأنه تعزيز الإدماج الصناعي الوطني، ودعم سلسلة الإنتاج، وتقليص فاتورة الاستيراد.

ومن جهتهم، عبّر المستثمرون عن اهتمام كبير بفرص الاستثمار المتاحة في هذا القطاع وبالامتيازات الممنوحة، مؤكدين رغبتهم في تجسيد مشاريع استثمارية بالجزائر، بالنظر إلى الإمكانات الواعدة التي تزخر بها تربية المائيات، إلى جانب مناخ الاستثمار الملائم الذي تعمل الدولة على ترسيخه.

رشيدة دبوب

الشعب
يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 07

عرقاب يستقبل وفدا رفيع المستوى برئاسة نائب وزير الفلاحة الأندونيسي

الجزائر- جاكرتا.. صداقة تتطور وتعاون يتعزّز

■ شركات أندونيسية مهتمة بالاستثمار في المحروقات والمناجم

استقبل وزير الدولة، وزير المحروقات والمناجم، محمد عرقاب، أمس، وفدا رفيع المستوى من إندونيسيا، ترأسه نائب وزير الفلاحة، سوداريونو، والذي بحث معه سبل تعزيز التعاون في مختلف مجالات القطاع، بحسب ما أفاد به بيان للوزارة.

جرى اللقاء بمقر الوزارة، بحضور كاتبة الدولة لدى وزير المحروقات والمناجم، المكلفة بالمناجم، كريمة بكير طافر، والسفير الإندونيسي لدى الجزائر، إلى جانب الرّئيس المدير العام لمجمّع سونارم، رضا بلحاج، وعدد من إطارات الجانبين.

وخلال هذا اللقاء، بحث الجانبان سبل تعزيز وتطوير علاقات التعاون الجزائرية-الإندونيسية في قطاعي المحروقات والمناجم، حيث تبادل الطرفان وجهات النظر حول آفاق الشراكة بين مؤسّسات البلدين، في ظل الاهتمام المتزايد الذي تبديه الشركات الإندونيسية بالاستثمار في الجزائر، على غرار شركتي "بيرتامينا" و«بوبوك أندونيسيا".

وفي هذا الإطار، تطرّقت المحادثات إلى تعزيز علاقات التعاون بين مجمّع "سوناطراك" وشركة "بيرتامينا"، خاصة في مجالات صناعة النفط والغاز، بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال، وفقا للبيان.

كما تمّ التطرّق إلى آفاق التعاون بين مجمّع سونارم وفروعه وشركة "بوبوك أندونيسيا"، الرائدة في مجال الصناعات الكيماوية وإنتاج الأسمدة، والتي أبدت اهتماما بتطوير مشاريع مشتركة في قطاعي الفوسفات والغاز بالجزائر.

وناقش الجانبان كذلك سبل تعزيز وتطوير التعاون في قطاع المناجم بصفة عامة، بالأخص في مجالات استغلال وتحويل وتسويق الفوسفات، وإنتاج الأسمدة بمختلف أنواعها، بما يساهم في خلق قيمة مضافة وتعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية، بحسب المصدر ذاته.

وبالمناسبة، أكّد وزير الدولة "حرص الجزائر على بناء شراكات استراتيجية متوازنة ومثمرة مع الدول الصديقة، تقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة، ونقل التكنولوجيا، وتثمين الموارد الوطنية".

وأبرز أيضا أهمية الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، على غرار التجربة الإندونيسية في تطوير الصناعات التحويلية، لا سيما في مجال إنتاج الأسمدة الفوسفاتية، بحسب بيان الوزارة.

مذكّرة تفاهم في مجال الفوسفات

تمّ أمس بالجزائر العاصمة، التوقيع على مذكّرة تفاهم بين شركة مناجم الفوسفات الجزائرية "سوميفوس"، فرع مجمّع سونارم، وشركة "بوبوك إندونيسيا"، تهدف إلى دراسة وتطوير فرص التعاون في مجال الفوسفات، بحسب ما أفاد به بيان لوزارة المحروقات والمناجم.

وتمّ التوقيع على الوثيقة، بمقرّ الوزارة، من طرف كل من الرّئيس المدير العام لشركة "سوميفوس" (Somiphos)، مختار لكحل، والرئيس المدير العام لشركة "بوبوك إندونيسيا" (Pupuk Indonesia)، رحماد بريبادي، وهذا تحت إشراف وزير الدولة، وزير المحروقات والمناجم، محمد عرقاب، بحضور نائب وزير الفلاحة الإندونيسي، سوداريونو، وكاتبة الدولة لدى وزير المحروقات والمناجم، المكلّفة بالمناجم، كريمة بكير طافر، والسفير الإندونيسي لدى الجزائر، إلى جانب الرّئيس المدير العام لمجمّع سونارم، رضا بلحاج، وعدد من الإطارات والمسؤولين من الجانبين.

وتهدف الاتفاقية إلى "إرساء إطار للتعاون والشراكة بين الطرفين، من أجل دراسة وتطوير فرص التعاون في مجال الفوسفات، لا سيما من خلال تقييم إمكانية تموين شركة "بوبوك إندونيسيا" بالفوسفات الجزائري، إلى جانب استكشاف فرص الاستثمار المشترك في أنشطة استغلال وتحويل الفوسفات بالجزائر، وكذا تطوير مشاريع ذات صلة بالمنتجات المشتقة من الفوسفات"، وفقا للبيان.

كما تنص هذه المذكّرة على إجراء دراسات أولية مشتركة لتقييم الجدوى التقنية والاقتصادية للمشاريع المحتملة، وتبادل المعطيات والمعلومات ذات الصلة، إلى جانب بحث آفاق التعاون في المراحل الأولية للصناعات التحويلية للفوسفات، بما يُسهم في خلق قيمة مضافة وتعزيز التكامل الصناعي.

وتمتد مدة سريان مذكّرة التفاهم إلى 18 شهرا، قابلة للتجديد باتفاق الطرفين، على أن يتم خلال هذه الفترة تنظيم لقاءات دورية لمتابعة تقدم المناقشات والدراسات، مع إمكانية إبرام اتفاقيات تنفيذية لاحقة تحدّد بدقة حقوق والتزامات كل طرف، وفقا للتشريعات والتنظيمات المعمول بها في البلدين، يضيف المصدر ذاته.

وبالمناسبة، أكّد السيد عرقاب أنّ التوقيع على هذه المذكّرة "يندرج في إطار توجيهات السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى تعزيز الشراكات الاقتصادية مع الدول الصديقة، لا سيما في القطاعات المنجمية الاستراتيجية، وعلى رأسها شعبة الفوسفات، باعتبارها ركيزة أساسية في مسار تنويع الاقتصاد الوطني وتطوير الصناعات التحويلية وخلق القيمة المضافة".

كما أبرز أهمية هذه الشراكة في دعم التعاون الجزائري-الإندونيسي، وتشجيع الاستثمارات المنتجة، ونقل الخبرات والتكنولوجيات، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين ويُسهم في تعزيز الأمن الغذائي والصناعي على المديين المتوسّط والطويل.

ومن جانبهم، أعرب مسؤولو شركة "بوبوك إندونيسيا" عن "اهتمامهم الكبير بالإمكانات المنجمية التي تتوفر عليها الجزائر، وبالفرص التي يتيحها التعاون مع شركة سوميفوس ومجمّع سونارم"، مؤكّدين "استعدادهم للمضي قدما في دراسة مشاريع شراكة عملية ومستدامة في مجال الفوسفات وصناعة الأسمدة"، بحسب بيان الوزارة.

البلاد

بقلم _ رياض/خ 19-01-2026, 22:11

وزيرا البيئة القطري و الجزائري
يفتتحان المركز القطري لتربية الحبارى بالبيّض

استقبل وزير الدولة، وزير المحروقات والمناجم، محمد عرقاب، اليوم الثلاثاء، بمقر دائرته الوزارية، وفدا عن مجموعة سهيل بهوان القابضة، ترأسه رئيس مجلس الإدارة، الشيخ سعد سهيل بهوان.

وحسب بيان للوزارة، حضر اللقاء، سفير سلطنة عمان لدى الجزائر، سيف راشد البداعي، والرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك، نور الدين داودي، إلى جانب إطارات من الوزارة.

واستعرض الطرفان واقع علاقات التعاون والشراكة القائمة بين مجمع سوناطراك ومجموعة سهيل بهوان القابضة. وسبل تعزيزها وتوسيعها، لا سيما في قطاعات المحروقات والبتروكيماويات.
وركز الطرفان، على مشاريع إنتاج الأسمدة، على غرار الأمونيا واليوريا. وبحث آفاق توسيع استثمارات المجموعة في الجزائر، خاصة في مجال صناعة الأسمدة.

كما شكل اللقاء فرصة لاستكشاف فرص الاستثمار المتاحة في الجزائر، لا سيما في القطاعات المرتبطة بالمحروقات والمناجم.
وتم التطرق إلى الإصلاحات والتسهيلات، وكذا الأطر القانونية والتنظيمية الجديدة التي أقرتها الجزائر. والتي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وتعزيز الشراكات الاستراتيجية ذات المنفعة المتبادلة.

وفي ختام اللقاء، جدد الجانبان التأكيد على إرادتهما المشتركة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجزائر وسلطنة عمان. لاسيما من خلال تدعيم الشراكة القائمة بين مجمع سوناطراك ومجموعة سهيل بهوان القابضة. بما يسهم في دعم التنمية المستدامة وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين.

الشعب
يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 08

تقديم عرض يوضح مخلفات الاستعمار الفرنسي على البيئة ببلادنا

الجزائر-الدوحة..مذكّرة تفاهم في التربية البيئية والتنوّع البيولوجي

■ كريكو: المركز القطري بالبيّض لتكاثر الحبار سيحافظ على التوازن الإيكولوجي
■ السبيعي: تجربة السد الأخضر نموذجية في مجال حماية التنوع البيولوجي

استقبلت وزيرة البيئة وجودة الحياة، كوثر كريكو، أمس، بالجزائر العاصمة، وزير البيئة والتغير المناخي لدولة قطر، عبد الله بن عبد العزيز بن تركي السبيعي، حيث تبادلا الرؤى حول آفاق توطيد التعاون الثنائي بين البلدين في المجال البيئي.

ويأتي هذا اللقاء -الذي جرى بمقر الوزارة بحضور إطاراتها والوفد القطري- في إطار تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين البلدين في مجال البيئة، وشكل فرصة لبحث تعزيز الشراكة لا سيما في التصدي للتحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية، فضلا عن تبادل الخبرات في ترقية مسارات التنمية المستدامة.

وتم بالمناسبة تقديم عروض وفيديوهات تبرز مختلف المشاريع المتعلقة بالحفاظ على البيئة ومكافحة التصحر، على غرار السد الأخضر، وتلك الخاصة بتعزيز التنمية البيئية المستدامة، فضلا عن تقديم عرض يوضح الأضرار التي خلفها الاستعمار الفرنسي على البيئة في الجزائر.

وفي تصريح صحفي على هامش اللقاء، أبرزت السيدة كريكو أهمية المركز القطري لتكاثر طائر الحبار، الذي افتتح، الاثنين بولاية البيض، والذي من شأنه المساهمة في المحافظة على التوازن الإيكولوجي.

وأفادت الوزيرة بأنه يجري التحضير لإبرام مذكرة تفاهم بين البلدين في مجال التربية البيئية والتنوع البيولوجي، مضيفة أن الوزير القطري أبدى إعجابه بموضوع الذاكرة البيئية التي تتعلق بالأضرار التي خلفها الاستعمار على البيئة في الجزائر.

واتفق الجانبان - تضيف السيدة كريكو- على دعم المشاريع البيئية لاسيما في مجال مكافحة التصحر، منوهة بقرار مجلس وزراء البيئة العرب المجتمع بنواكشوط، أكتوبر الفارط، والذي ثمن تجربة الجزائر من خلال السد الأخضر ودعا لتعميمها على المستوى العربي، لافتة إلى أنها ستكون من بين المواضيع التي سيتم التطرق لها تحضيرا لقمة مكافحة التصحر التي ستعقد في منغوليا في شهر أوت 2026.

في كلمة له بالمناسبة، أشاد وزير البيئة القطري بتجربة الجزائر في مجال حماية التنوع البيولوجي من خلال السد الأخضر والحفاظ على جودة الحياة والتنمية البيئية المستدامة، مشيرا إلى أن بلاده تهتم بالمشاريع البيئية المنجزة بالجزائر، مبديا رغبته في تعزيز تبادل الخبرات الفنية بين البلدين خاصة في مجال مكافحة التصحر.

كما نوه بافتتاح المركز القطري لتكاثر طائر الحبار بالبيض والذي يرمي إلى الحفاظ على هذا الطائر المحمي، وهذا من خلال برامج علمية متخصصة في التكاثر وإعادة التوطين، بما يساهم في حماية التنوع البيولوجي ودعم جهود التنمية المستدامة.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة:

في إطار التحول الرقمي وعصرنة التسيير

مجمع "جيبلي" يطلق منصته الرقمية الإستراتيجية

● أطلق مجمع الحليب "جيبلي"، بمقره الرئيسي، منصة رقمية إستراتيجية لمتابعة وتنفيذ النشاط الميداني لفروعه، في خطوة عملية تجسد مسعاه الاستراتيجي نحو تكريس التحول الرقمي وعصرنة أنماط تسيير هياكله، استجابة لتوجيهات السلطات العليا في البلاد.

وأشرفت على مراسم الإطلاق لحلوح سماح، الرئيسة المديرة العامة للمجمع، بحضور المدير العام المساعد وممثل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، رسول يحيا، إضافة إلى كافة مسيري فروع المجمع وإطارات المديرية العامة، وذلك من خلال تنظيم فضاء للتحاضر عن بعد.

وأكدت الرئيسة المديرة العامة، بالمناسبة، على الأهمية البالغة لهذه الأرضية الرقمية، التي تعتبر لبنة إضافية حيوية في مسار عصرنة الجوانب التسييرية للمجمع وترقية أنماط تنفيذ أدائه الاستغلالي. كما أعربت عن خالص شكرها وثنائها للطاقم المشرف على تصميم وإنجاز المنصة، المكون من نخبة إطارات متخصصة في الإعلام الآلي من فروع المجمع، وعلى رأسهم حمزة بوعمامة، المكلف بتسيير أنظمة المعلوماتية على مستوى المجمع. ويأتي إطلاق هذه المنصة الرقمية تماشيا مع التوجه الوطني الرامي إلى تعميم الرقمنة في القطاعات الاقتصادية والخدمية، حيث ستمكن من تحسين كفاءة المتابعة الميدانية، ورفع مستوى التنسيق بين المركز والفروع، وضمان تنفيذ أمثل للمهام التشغيلية، ما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمة وتعزيز الإنتاجية.

حفيظ صواليلي

النهار ONLINE

بقلم النهار أونلاين نشر في 20 جانفي 2026 - 11:02

تدعيم شراكة سوناطراك مع مجموعة سهيل بهوان القابضة

استقبل وزير الدولة، وزير المحروقات والمناجم، محمد عرقاب، اليوم الثلاثاء، بمقر دائرته الوزارية، وفدا عن مجموعة سهيل بهوان القابضة، ترأسه رئيس مجلس الإدارة، الشيخ سعد سهيل بهوان.

وحسب بيان للوزارة، حضر اللقاء، سفير سلطنة عمان لدى الجزائر، سيف راشد البداعي، والرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك، نور الدين داودي، إلى جانب إطارات من الوزارة.

واستعرض الطرفان واقع علاقات التعاون والشراكة القائمة بين مجمع سوناطراك ومجموعة سهيل بهوان القابضة. وسبل تعزيزها وتوسيعها، لا سيما في قطاعات المحروقات والبتروكيماويات.

وركز الطرفان، على مشاريع إنتاج الأسمدة، على غرار الأمونيا واليوريا. وبحث آفاق توسيع استثمارات المجموعة في الجزائر، خاصة في مجال صناعة الأسمدة.
كما شكل اللقاء فرصة لاستكشاف فرص الاستثمار المتاحة في الجزائر، لا سيما في القطاعات المرتبطة بالمحروقات والمناجم.

وتم التطرق إلى الإصلاحات والتسهيلات، وكذا الأطر القانونية والتنظيمية الجديدة التي أقرتها الجزائر. والتي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وتعزيز الشراكات الاستراتيجية ذات المنفعة المتبادلة.
وفي ختام اللقاء، جدد الجانبان التأكيد على إرادتهما المشتركة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجزائر وسلطنة عمان. لاسيما من خلال تدعيم الشراكة القائمة بين مجمع سوناطراك ومجموعة سهيل بهوان القابضة. بما يسهم في دعم التنمية المستدامة وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين.

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة :04

وزارة التجارة الخارجية تعالج الملفات فور استلامها وتسلمها خلال 48 ساعة

طيّ 1707 برنامج تقديري للمنتجات الصيدلانية والفلاحية في أقل من 4 أشهر

منحت وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات خلال الفترة بين سبتمبر و28 ديسمبر 2025، أي في ظرف أقل من 4 أشهر، تسهيلات لمعالجة 1707 برامج تقديرية للمنتجات الصيدلانية والفلاحية.

وأكد وزير التجارة الخارجية وترقية الصادرات كمال رزيق، في رد على سؤال كتابي لنائب المجلس الشعبي الوطني، الطاهر بن علي، حرص الوزارة على تسريع معالجة ملفات استيراد المنتجات الصيدلانية والفلاحية الموجهة لإعادة البيع على الحالة، نظراً لأهميتها الاستراتيجية وارتباطها بالأمن الصحي والغذائي الوطني. وأوضح الوزير أن معالجة هذه الملفات تتم بصفة مستمرة ودورية طيلة أيام الأسبوع، ماعدا يوم الجمعة، مع الشروع في الدراسة فور استلامها وتسليمها في أقصى حد خلال 48 ساعة. وأكد الوزير اعتماد آلية "الرواق الأخضر" التي تشمل مختلف القطاعات المعنية، لاسيما قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري وقطاع الصناعة الصيدلانية، والتي تهدف إلى استكمال المتعامل الاقتصادي لإجراءاته لدى القطاع الوصي قبل إحالة الملفات لمصالح الوزارة، ما يسهم في تسهيل وتسريع وتيرة المعالجة. وخلال الفترة من سبتمبر حتى 28 ديسمبر 2025، تم معالجة 1707 برامج تقديرية لفائدة قطاعي الفلاحة والصناعة الصيدلانية، ما يعكس جهود الوزارة في متابعة الملفات بفعالية.

كما تخصص الوزارة أياماً دورية لاستقبال المتعاملين الاقتصاديين، لتسهيل استكمال ملفاتهم وتعزيز الشفافية ومبدأ الشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين. وأكد الوزير أن جهود الوزارة مستمرة لتحسين آليات المعالجة وتعزيز التنسيق مع القطاعات المعنية، لضمان نجاعة أكبر في تسيير ملفات الاستيراد والحفاظ على استقرار السوق الوطنية.

■ إيمان كيموش

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 08

غليزان

ارتفاع أسعار بذور الخرطال والشعير في السوق السوداء

● اشتكى عدد من الفلاحين الناشطين في إنتاج الحبوب عبر إقليم ولاية غليزان، من الارتفاع الكبير في أسعار بذور مادتي الخرطال والشعير في السوق السوداء، التي بلغت – حسبهم – مستويات يعجز العديد منهم عن مجاراتها، خاصة بذور الخرطال التي وصل سعرها إلى حدود 12 ألف دينار جزائري للقنطار. وأوضح فلاحون، سواء المنخرطون في شعبة إنتاج الحبوب أو الذين لا يحوزون على بطاقة فلاح، أن بذور الخرطال تكاد تنعدم في التجارة الموازية، في وقت ارتفع فيه سعر القنطار إلى 12 ألف دينار، ما يهدّد بتقليص المساحات المزروعة بهذه المادة، ويدفع بعضهم إلى توجيهها لإنتاج الأعلاف عبر تحويلها إلى حزم تبن، التي تدر عليهم دخلا يضمن إعالة عائلاتهم ومواجهة مختلف المصاريف وفواتير الاستهلاك.

وفي السياق ذاته، لامس سعر قنطار بذور الشعير 8 آلاف دينار جزائري، مسجلا ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالأسعار المعمول بها قبل التساقطات المطرية الأخيرة.

وأكد عدد من الفلاحين الذين لا يملكون بطاقة فلاح أنهم يواجهون صعوبات كبيرة في توفير البذور، خاصة الخرطال والشعير، وبدرجة أقل القمح الصلب واللين، مطالبين بضرورة إيجاد آلية تمكّنهم من اقتناء البذور من تعاونيتي الحبوب والبقول الجافة ببلديتي غليزان ووادي ارهيو.

من جهته، كشف الأمين الولائي للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين أن بذور الخرطال منعدمة حالياً، ويتم تسويقها في السوق السوداء بسعر يصل إلى 12 ألف دينار للقنطار، معتبراً أن الحل يكمن في إعادة توفيرها عبر تعاونيات الحبوب والبقول الجافة. وأضاف المتحدث أن حوالي 30 بالمائة من المساحة المستهدفة للحرث والبذر خلال الموسم الفلاحي الجاري قد لا يتم استغلالها، بسبب عدم استفادة أصحابها من البذور لعدم حيازتهم بطاقة فلاح، وهو ما يستوجب – حسب أحد أعضاء المكتب الولائي – تمكين فئة من هؤلاء، خاصة ممن يسلّمون إنتاجهم خلال حملة الحصاد والدرس للتعاونيات، من الاستفادة من هذه البذور.

ل. جلول

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 32

انطلاق عملية الجرد الشتوي بولاية النعامة

انتعاش ملحوظ في أعداد الطيـــور المهاجـــرة

أطلقت محافظة الغابات بولاية النعامة، عملية الجرد الشتوي السنوي للطيور المائية المهاجرة لسنة 2026، والتي تتواصل في الفترة الممتدة من 18 إلى 22 جانفي الجاري، بحسب ما أفادت به، أمس الثلاثاء، ذات الهيئة.

يشرف على العملية إطارات وأعوان محافظة الغابات، بالتنسيق مع الشبكة الوطنية لملاحظي الطيور الجزائريّين، ومختصّين جامعيّين، إلى جانب عدد من الفاعلين الجمعويّين المهتمين بهذا المجال.

وقد سخّرت جميع الإمكانات اللازمة لإنجاح هذه الحملة، التي انطلقت من المنطقة الرطبة «الروداسة» الواقعة بين بلديتي مشرية والبيوض، والتي تمتد على مساحة تقدّر بـ18 هكتارا، كما أوضح رئيس لجنة جرد الطيور المائية، علي قواسم.

وتشمل عملية التعداد مناطق رطبة أخرى، من بينها المنطقة الرطبة «حوض الدايرة» ببلدية عين بن خليل، والبحيرة القارية لعين ورقة ببلدية عسلة، حيث تّم تسجيل وجود أعداد معتبرة من البط الخضاري، والحذف الشتوي، وأبو مجرفة، إلى جانب أصناف أخرى من الطيور المائية، من أبرزها البلشون، والغطاس الكبير المتوج، والغطاس الصغير، فضلا عن إحصاء بعض أنواع الجوارح، مثل عوسق الجراد والحدأة سوداء الجناح، وغيرها، وفق المصدر ذاته.

وفي السياق نفسه، لوحظ انتعاش ملحوظ في أعداد الطيور المهاجرة وتنوّع أصنافها على مستوى المناطق الرطبة والسدود والمستنقعات والحواجز المائية بالولاية، وذلك عقب التساقطات المطرية المعتبرة وكذا تساقط الثلوج على المرتفعات التي شهدتها المنطقة، حسبما أفاد به، من جهته، رئيس مكتب تثمين وترقية الأصناف النباتية والحيوانية بمحافظة الغابات للولاية، غربي ميلود.

الخبر EL KHABAR الصدق والمصداقية
الصفحة: 06

معرض الجزائر للمقاولاتية.. التكوين والاقتصاد الرقمي بعناية

آفاق جديدة لربط الشركات الناشئة بقطاعات الصحة والتعليم والفلاحة

● كشف القائمون على معرض الجزائر للمقاولاتية والتكوين والاقتصاد الرقمي، أن جديد الطبعة الخامسة التي ستعقد بين 5 إلى 7 فيفري 2026 بعنابة؛ يتمثل في تنظيم ثلاثة ملتقيات كبرى ضمن معرض واحد لتسليط الضوء على أبرز مفاصل التحول الرقمي، التي تضعها السلطات العمومية ضمن أولوياتها الإستراتيجية، من خلال التركيز على محاور محددة.

أكد المنظمون في بيان صحفي، أمس، أن هذه النسخة التي ستكون تحت رعاية وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، ووزيرة التكوين والتعليم المهنيين، والمحافظة السامية للرقمنة، ووالي عنابة، ستفتح آفاقا جديدة لربط الشركات الناشئة بقطاعات الصحة والتعليم والفلاحة؛ عبر برامج تدريبية وتواصل مباشر لتجسيد الحلول الرقمية في الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق التنمية التكنولوجية وتعزيز الأمن الغذائي والرعاية الطبية.

وذكروا أن الطبعة الخامسة التي ستقام بفندق "الشيراطون"، ستستقطب أكثر من 100 عارض يمثلون مزيجا بين حيوية المؤسسات الناشئة وخبرة الشركات الكبرى والهيئات المالية، مع مشاركة فاعلة للمدارس المتخصصة وحاضنات الأعمال، ليشكل فضاء متكاملا يجسد القفزة النوعية لديناميكية ريادة الأعمال في الجزائر، بحيث يعكس هذا الحدث التلاحم بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين لدعم وتعزيز بيئة المقاولاتية الوطنية.

وأضافوا أنهم يسعون إلى جعل هذا الموعد منصة إستراتيجية لتبادل الرؤى؛ ليكون بمثابة حاضنة حقيقية ومصدر إلهام لحاملي المشاريع الذكية، وبمزيج ثري يجمع بين العروض التفاعلية، والورشات التطبيقية وجلسات للمناقشة. كما يفتح المعرض أبوابه للطلبة وخريجي الجامعات والمقاولين الطموحين، مانحا إياهم فرصة في بيئة مناسبة للتعلم وبناء شبكة علاقات مهنية وشراكات مثمرة ترتقي بمشاريعهم نحو آفاق النجاح.

ويتميز برنامج الدورة بتنظيم ثلاثة ملتقيات كبرى ضمن معرض واحد، لتسليط الضوء على أبرز مفاصل التحول الرقمي، التي تضعها السلطات العمومية ضمن أولوياتها الإستراتيجية.

زهيرة. ع

الخبر EL KHABAR الصدق والمصداقية
الصفحة: 07

توقرت

استرجاع أزيد من 11.220 هكتار من العقار الفلاحي غير المستغل

● تم بولاية توقرت، استرجاع 11.223 هكتار من الأراضي الفلاحية غير المستغلة منذ 2022، وذلك في إطار عملية تطهير وتسوية العقار الفلاحي الممنوح من طرف الدولة، حسب مديرية المصالح الفلاحية.

وتتوزع هذه الأوعية العقارية التي شملتها عملية التطهير على 26 محيطا فلاحيا عبر دائرتي الطيبات والحجيرة، وذلك بناء على نتائج المعاينة الميدانية من طرف اللجنة الولائية المكلفة بملف تطهير العقار الفلاحي، التي بموجبها تم إلغاء مقررات استفادة المعنيين من هذه الأراضي بسبب عدم التزامهم بتعهداتهم في استغلال هذا العقار الفلاحي، كما جرى توضيحه. من جهتها تحرص مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بتوقرت على إعادة توزيع العقار الفلاحي المسترجع وتوجيهه للمستثمرين الجادين، بما يساهم في ضمان استغلال ناجع ومستدام للأراضي الفلاحية وتشجيع الاستثمار الفلاحي المنتج بالولاية.

وفي إطار ذات الجهود، سجلت مصالح قطاع الفلاحة بولاية توقرت خلال السنوات الثلاث الماضية، توزيع أزيد من 2790 مقرر استفادة من أراض فلاحية بغرض الاستصلاح في إطار الامتياز، فضلا عن تسوية ما لا يقل عن 1712 ملفا يتعلق بمنح عقار فلاحي للاستصلاح على سبيل المطابقة، كما أشير إليه.

ق. ج

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة :09

بهدف ضمان أحسن تأطير لعملية التموين

توزيع النخالة لفائدة مربي الماشية يدخل حيز الخدمة بالمدية

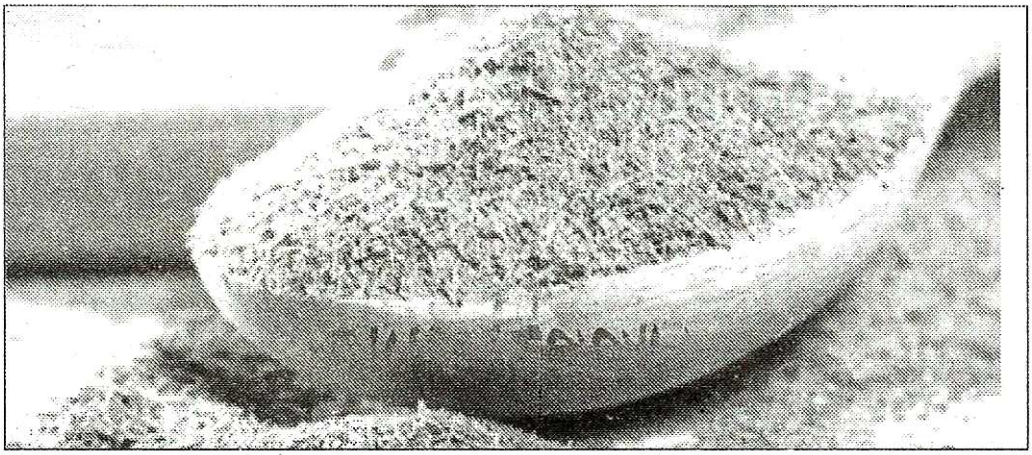

فارس.ر

وضعت مصالح ولاية المدية حيز الخدمة آلية توزيع النخالة لفائدة مربي الماشية، بهدف ضمان أحسن تأطير لعملية التموين الخاصة بأعلاف الماشية، وفق ما علم من مديرية المصالح الفلاحية. وأوضح مدير المصالح الفلاحية، محي الدين بلحيمر، أن دخول حيز الخدمة لآلية توزيع النخالة جاء تطبيقا للتعليمة التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بتاريخ 16 ديسمبر الماضي، والمتعلقة بتنظيم تموين المربين بالنخالة، حيث ستساهم هذه الآلية في تسهيل وصول المربين إلى هذه المادة وتفادي أي اختلالات في سلسلة توزيع هذا العلف الحيواني.

وأضاف أنه تم ضبط حصص محددة لكل المتدخلين في عملية توزيع النخالة، والمتمثلين في الديوان الوطني لتغذية الأنعام (أوناب) الذي يستفيد من 30 بالمائة من كمية النخالة المنتجة محليا، في ما تخصص نسبة 30 بالمائة لوحدات تحويل أعلاف الماشية و40 بالمائة لتعاونيات المربين. ويقدر الإنتاج المحلي من النخالة بـ 24.970 قنطارا على مستوى أربع مطاحن، منها واحدة عمومية تابعة لمجمع "أغروديف" وثلاث مطاحن أخرى ذات طابع خاص. وأشار بلحيمر إلى أن كمية النخالة الموجهة، في إطار هذه الآلية، لتعاونيات المربين تقدر بـ 9.988 قنطارا شهريا، بما يعادل حصة 40 بالمائة المخصصة لها، في حين يتحصل الديوان الوطني لتغذية الأنعام على كمية 7.491 قنطارا في الشهر (30 بالمائة)، مع تخصيص كمية مماثلة لوحدات تحويل أعلاف الماشية. ويقدر عدد مربي الماشية (أبقارا وأغناما وماعزا) المعنيين بهذه الآلية بـ 2.335، يشرفون على قطيع يضم 286.436 رأسا، منها 239.797 رأس من الأغنام، وفق المصدر نفسه، الذي أشار إلى أن الاستفادة من هذه المادة مرهون بالنسبة للفلاحين والمربين بحيازة بطاقة مهنية وتقديم بطاقة تقنية تتضمن تركيبة القطيع ونوع النشاط الممارس. وقد تم إطار هذه الآلية تنصيب لجنة ولائية مكلفة بمتابعة ومراقبة عملية توزيع النخالة، وذلك بهدف السهر على ضمان وصول الكميات المتوفرة محليا من هذه المادة إلى المنخرطين في هذه الآلية وبالسعر الرسمي المحدد للبيع.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة:09

لحماية أراضيهم من الانجراف

فلاحو عدد من البلديات بخنشلة يطالبون بمشاريع توقف الظاهرة

● تشهد بعض الأراضي الفلاحية الواقعة في كثير من البلديات الشمالية، بولاية خنشلة، تشكل الأخاديد بسبب الانجراف الذي تحدثه السيول ما كبد الفلاحين خسائر كبيرة، مطالبين بمشاريع لحمايتها من هذه الظاهرة، خاصة الأراضي الواقعة في سفوح الجبال والتي تتوسطها الوديان.

أكد فلاحون ببلديات طامزة، أنسيغة، بغاي، متوسة، الحامة، شلية وبوحمامة أن السيول المتدفقة من أعالي الجبال وسط وديان صغيرة تشكل أخاديد عميقة أصبحت تهدد أراضيهم الفلاحية المخصصة لزراعة الحبوب الإستراتيجية، من قمح صلب ولين وشعير.

وأضافوا أن هذه الظاهرة جعلهم يخسرون مساحات كبيرة بفعل عامل التعرية، حيث أصبحت غير صالحة للزراعة، ما جعلهم يحجمون عن حرثها، مؤكدين أنهم حاولوا بطرق تقليدية اعتراض السيول لكنهم فشلوا في غياب الإمكانات.

فالوضع، حسبهم، يتطلب تخصيص مشروع لتهيئة حواف الأراضي الزراعية بالإسمنت، وإنشاء واقيات حجرية وإسمنتية وحديدية لمنع التربة من الانجراف.

وكان مسؤولو مديرية المصالح الفلاحية ومحافظة الغابات قد تدخلوا في الكثير من المناطق عبر جل بلديات الولاية، من خلال برامج مسجلة لوضع حواجز حجرية مدعومة بالإسمنت المسلح والحديد لمجابهة الظاهرة التي تتجدد في فصلي الخريف والشتاء. والعملية متواصلة سنويا من خلال البرامج المسجلة لهذا الغرض لتمس هذه المشاريع كل الأراضي المعرضة لانجراف التربة.

ط. بن جمعة

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 05

بإعادة إدراج الأراضي الجرداء التابعة للغابات

نحو تعزيز وتوسيع المحيطات الفلاحية ببرج بوعريريج

أمر والي ولاية برج بوعريريج، كمال نويصر، بالعمل على تعزيز وتوسيع المحيطات الفلاحية من خلال إعادة إدراج الأراضي الجرداء التابعة للغابات كأراضٍ فلاحية، وكذا الإسراع في تدعيم محيطات السقي الفلاحي عبر مشاريع محطات تصفية ومعالجة المياه المستعملة، وإنجاز الخزانات المائية، وهذا بهدف الإسهام في المسعى الوطني بتجسيد الإستراتيجية المنتهجة لتحقيق الأمن الغذائي الوطني.

وتضمن جدول أعمال الاجتماع متابعة وضعية حملة الحرث والبذر للموسم الفلاحي للحبوب 2025/2026، من خلال حصيلة المساحات المزروعة، ومراعاة المسار التقني والعلمي لعملية الزرع ونمو البذور.

تم عرض الوضعية التفصيلية من طرف مدير المصالح الفلاحية لحصيلة المساحات المزروعة حسب كل منطقة ببلديات الولاية، حيث بلغت المساحة الإجمالية المزروعة الفعلية لزراعة الحبوب بكل أصنافها خلال الموسم الجاري إلى غاية اليوم 52557.5 هكتارا، وهي مرشحة للارتفاع بالنظر للعوامل المناخية المرتبطة بكمية الأمطار المتساقطة، حيث فاقت الهدف المسطر المبرمج مع بداية الموسم (38 ألف هكتار) بنسبة تقدم بلغت 138.5٪، حيث ارتفعت بشكل كبير مقارنة بالموسم الفارط، الذي شهد شحّا كبيرا في الأمطار. فيما بلغت كميات البذور الموزّعة من طرف تعاونية الحبوب والبقول الجافة لفائدة الفلاحين 64360 قنطارا، كما وفرت المصالح الفلاحية كل السبل والإمكانات والوسائل التي تساعد الفلاحين على تحسين مردودهم وإنتاجهم الفلاحي، على غرار البذور، الأسمدة، العتاد الفلاحي وقروض الدعم.

كما تناول الاجتماع مناقشة مدى توسيع عمليات الزرع والرفع من المساحات المزروعة، موازاة مع تحسّن العوامل المناخية، ودعوة الفلاحين لاستغلال أراضيهم القابلة للحرث والزراعة عبر الري التكميلي، لاسيما المستفيدين من عوامل الدعم الفلاحي الممنوحة لهم من قبل الدولة، كالأحواض المائية والكهرباء الفلاحية والترخيص بحفر الآبار، إلى جانب تكثيف الخرجات الميدانية للأراضي المزروعة قصد المعاينة الميدانية ومرافقة الفلاحين، بهدف تحقيق إنتاج فلاحي وفير.